

تقرير مراجع الحسابات الداخلي

تقرير مراجعة الحسابات الداخلية وإجراء التحقيقات

- ١- يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية طيه تقريره السنوي عن السنة التقييمية ٢٠٢٥، إلى جمعية الصحة العالمية.
- ٢- وتحدّد القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات ولاية المكتب. وتقضي الفقرة ١١٢-٣(هـ) من القاعدة الثانية عشرة بأن يقدم المكتب كل سنة تقريراً موجزاً إلى المدير العام عن أنشطته وتوجهاتها ونطاقها، وعن حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية. وتنص هذه القاعدة أيضاً على أن يُحال هذا التقرير إلى جمعية الصحة مشفوعاً بالتعليقات التي تُعد ضرورية.
- ٣- ويمارس المكتب، بموجب ولايته، الرقابة من خلال خدمات مراجعة الحسابات والتقييم والتحقيق المستقلة، ويعزّز بذلك المساءلة والنزاهة والتعلّم التنظيمي، ويحسن نتائج المنظمة وأدائها. وفي إطار عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية للمنظمة، أدمج مكتب التقييم، في تموز/ يوليو ٢٠٢٥، في مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن شأن ذلك أن يعزّز الضمان المستقل بزيادة المواءمة بين وظائف التقييم والرقابة، وتحسين التنسيق وتعزيز أوجه التآزر، واستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة، مع الحفاظ على الولايات المتميزة لكل وظيفة.
- ٤- ويُعرض عنصر التقييم في وظيفة المكتب على نحو منفصل.^١
- ٥- ويساعد المكتب المنظمة على تحقيق أهدافها باتباع نهج منظم ومنضبط إزاء تقييم الفعالية وتحسينها فيما يتعلق بعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من أجل توفير ضمانات معقولة تكفل ما يلي:
 - تحديد المخاطر وإدارتها على النحو الملائم؛
 - التفاعل مع مختلف الأفرقة المعنية بالحوكمة داخل الأمانة وفقاً لجميع القواعد ذات الصلة؛
 - تقديم كم كبير من المعلومات المالية والإدارية والبرمجية والعملية الدقيقة والموثوقة في الوقت الملائم؛
 - امتثال سلوك الموظفين وغيرهم من العاملين للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها ومعاييرها وإجراءاتها؛
 - الحصول على الموارد على نحو فعال من حيث التكلفة والاستفادة منها بكفاءة وحمايتها بالقدر الكافي؛
 - إسهام تنفيذ البرامج والخطط وبلوغ الأهداف في تحقيق النتائج المستدامة؛
 - تعزيز الجودة واستمرار التحسين في إطار إجراءات الرقابة في المنظمة.

٦- ويؤذن للمكتب بالوصول التام والفوري بلا قيود إلى جميع السجلات والممتلكات والأفراد والعمليات والوظائف داخل المنظمة التي يرى أن لها صلة بالموضوع قيد الاستعراض.

بيان الاستقلالية

٧- يؤكد المكتب استقلاليته التنظيمية خلال عام ٢٠٢٥. فلم يحدث أي تدخل إداري في تحديد نطاق عمليات المراجعة أو الاستشارات أو التحقيقات التي يجريها، ولا في أداء عمله أو الإبلاغ عن نتائجه.

الغرض من عمل المكتب ونطاقه

٨- يُقدّم المكتب، بموجب لولايته، خدمات المراجعة والتقييم وإجراء التحقيقات إلى المنظمة. وفضلاً عن ذلك، يقدم المكتب وفقاً لولايته، خدمات المراجعة وإجراء التحقيقات إلى بعض الكيانات التي تستضيفها المنظمة (مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز،^٢ ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، والمرفق الدولي لشراء الأدوية) وإلى الوكالة الدولية لبحوث السرطان. وفي إقليم الأمريكتين، يعتمد المكتب على الأعمال التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات الداخلية التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في تغطية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (انظر الفقرة ١٣٣).

إدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٩- يُقدّم المكتب تقاريره مباشرة إلى المدير العام وبيّاشر أعماله طبقاً للمعايير العالمية للمراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين واعتمدت لاستخدامها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، والمبادئ والإرشادات الموحدة بشأن التحقيقات التي اعتمدها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين.

الموارد والتوظيف

١٠- بلغت ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية للثلاثية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ٢٥ مليون دولار أمريكي.^٣

١١- وعقب عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية للمنظمة عدّلت الميزانية البرمجية للمكتب لعام ٢٠٢٥، وعدّل هيكله التنظيمي وفقاً لذلك. وفي إطار هذه التدابير، ألغى مكتب المراجعة ثلاث وظائف مراجعة كانت شاغرة. كما ألغى مكتب التحقيقات تسعة وظائف شاغرة وأنهى ١٢ عقداً من عقود الخدمات الاستشارية.

١٢- ويتألف مكتب خدمات الرقابة الداخلية من المدير، ورئيس وحدة المراجعة، ورئيس وحدة التحقيقات (وظيفة شاغرة)، ورئيس وحدة التقييم.^٤ ويضم مكتب المراجعة تسعة مراجعين، ومحلل بيانات واحد، وموظف دعم واحداً (٤٤٪ إناث و٥٦٪ ذكور). ويوجد في مكتب التحقيقات ١٠٠٥ وظيفة مشمولة بالميزانية، تتضمن وظيفة رئيس مكتب التحقيقات و٩٠٥ وظائف محدّدة المدة من الفئة الفنية، وتُدعم هذه الوظائف بالتمويل اللازم لنشاط محققين استشاريين مكافئين لعشرة موظفين بدوام كامل يعملون على نطاق ثلاث أفرقة تشغيلية تُعنى بما يلي: (أ) سوء السلوك ضد الأشخاص (سوء السلوك الجنسي والسلوك المسيء)؛ (ب) سوء السلوك المالي؛ (ج) والدعم التشغيلي وتحليل البيانات.

٢ يُمَوّل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز ما يعادل وظيفة مراجع حسابات برتبة ف-٥ لمراجعة حسابات البرنامج المشترك. وقد زوّد المكتب باتفاق لمستوى الخدمات يسترشد به في العمل الذي ينبغي أدائه.

٣ ٢,٤ مليون دولار أمريكي للإدارة (تشمل ميزانية عقود مناصب الدعم الإداري للتحقيقات)، و٧,٣ ملايين دولار للمراجعة، و١٥,٣ مليون دولار للتحقيقات.

٤ كما جاء في الفقرة ٤ من هذا التقرير، يُعرض عنصر التقييم في وظيفة المكتب على نحو منفصل، (انظر الوثيقة مت ٤/١٥٩).

١٣- وما زال هذا الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي المقترن بنقص القدرات الداخلية وكبر عدد القضايا التي تُعالج سنوياً، يطرح تحديات كبيرة أمام مكتب التحقيقات في إدارة حافظته. ومن الأهمية بمكان توفير موارد يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك توفير التمويل الكافي لموظفي الفئة الفنية وموظفي الدعم، كي يضطلع المكتب بوظيفته الأساسية الموكلة إليه في مجال التحقيقات بفعالية وكفاءة.

التخطيط والإبلاغ

١٤- تُوزَّع ميزانية المكتب، ضماناً لقدرته على الوفاء بولايته، على الموارد البشرية والسفر والاستشارات ومستلزمات التشغيل. وقد خضعت النفقات للرصد المستمر في عام ٢٠٢٥ بغية تحسين الكفاءة والفعالية وزيادة القيمة مقابل المال. وغطى المكتب نفقاته لعام ٢٠٢٥.

١٥- ومنح المكتب الأولوية لاتباع نهج مرن واعتمده في تحديث خطة عمله، وعدّل جدول الزماني لمواجهة أي عوامل غير متوقعة تؤثر على مهام العمل. ويهدف تعزيز التغطية بخدمات الرقابة الداخلية إلى أقصى حد، يضطلع المكتب بما يلي:

- مواصلة تنقيح نمودجه لتقييم مخاطر المراجعة وتخصيص موارده للمجالات التي تشهد أعلى مستويات المخاطر؛
- استعراض نهجه وتكييفها دورياً، فيما يتعلق بإجراء عمليات المراجعة المتكاملة والتشغيلية والمكتبية؛
- استخدام تقارير موجزة للمراجعات المتكاملة ومراجعات الامتثال التشغيلي والاستعراضات الاستشارية؛
- استخدام نظام برمجيات حاسوبية لإدارة المراجعات بهدف تنظيم أوراق العمل بالوسائل الإلكترونية وتيسير متابعة تنفيذ التوصيات؛
- تطبيق معايير متسقة وموثقة لتحديد أولويات ما يتلقاه من تقارير تُعرب عن القلق للتحقيق فيها. وبينما تُمنح الأولوية القصوى للتحقيق في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والانتهاك، تُطبق المعايير أيضاً على جميع أشكال سوء سلوك الموظفين بغية ضمان التصدي على النحو الملائم لهذه الأنواع من المخاطر؛
- مواصلة استخدام تحليل البيانات والاستدلال الرقمي الجنائي في عام ٢٠٢٥، من أجل تعزيز منهجيات المراجعة والتحقيق، مع التوسع أيضاً في استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة إجراءات المراجعة والتحقيق وزيادة الوفورات في التكاليف.

١٦- وشارك المكتب أيضاً في اجتماعات ومناقشات مع الشبكات المهنية ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وممثلو دوائر المراجعة الداخلية لمنظمات الأمم المتحدة، وممثلو دوائر التحقيق في الأمم المتحدة، بغية مواءمة نهجه وتبادل أفضل الممارسات. وتضافرت الجهود لاستخلاص أفضل الممارسات الرقابية من جميع المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص والنظم الوطنية.

١٧- وواظب المكتب على الاتصال المنتظم بالمراجع الخارجي لحسابات المنظمة خلال عام ٢٠٢٥ توجهاً لتنسيق أعمال المراجعة وتقادي الازدواجية. وزوّد المكتب مراجع الحسابات الخارجي ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بنسخ من تقارير المراجعة الداخلية، وشارك في اجتماعات اللجنة وأقام حواراً مفتوحاً مع أعضاء اللجنة ونفّذ إرشاداتهم وتوصياتهم بشأن المسائل المندرجة ضمن نطاق مسؤولياتهم في مجال الرقابة. وواظب المكتب أيضاً على إجراء اتصالات منتظمة بدوائر الأمانة الأخرى وبمكتب المراجعة الداخلية للحسابات التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. واستمر العمل بشأن وظائف المنظمة في مجال المساءلة والنزاهة من أجل مواصلة الإسهام في تعزيز قيمها المؤسسية.

١٨- ويُبَلِّغُ المكتب أصحاب المصلحة عن النتائج التي تتمخض عنها المراجعة، بما يتماشى مع العناصر الخمسة للنموذج الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي^٥ واعتمدته المنظمة بوصفه الأساس الذي يقوم عليه إطارها الخاص بالمساءلة. واستندت خطة عمل المراجعة لعام ٢٠٢٥ إلى التقييم المستقل للمخاطر الذي أجراه المكتب، وأخذت سجل المخاطر الرئيسية في المنظمة في الحسبان^٦. ويواصل المكتب أيضاً تنقيح برنامجه للعمل من أجل زيادة المواءمة في الإبلاغ عن أنشطة الضمان على نطاق خطوط الدفاع الثلاثة بدءاً من تأكيدات الإدارة بشأن الرقابة الداخلية ووصولاً إلى نتائج المراجعة الداخلية. وظل العمل الاستقصائي قائماً على رد الفعل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القيود المالية والإدارية.

١٩- ويستخدم المكتب نظاماً لإدارة القضايا يعتمد على تكنولوجيا شيربوينت (SharePoint) الذي يعمل بوصفه مستودعاً لملفات القضايا الخاضعة للتحقيقات. ويستخدم المكتب أيضاً منصة إلكترونية آمنة تتيح النفاذ عن بُعد إلى تقارير المراجعة الداخلية بناءً على طلب الدول الأعضاء والأطراف الأخرى وبأذن من المدير العام. وينشر المكتب قائمة بتقارير المراجعة الأخيرة على موقع المنظمة الإلكتروني حتى يمكن للدول الأعضاء الحصول على أحدث المعلومات عن تقارير المراجعة التي تصدر خلال العام. وفضلاً عن ذلك، ينشر المكتب أدوات متابعة على الموقع الإلكتروني للمنظمة تبليغ عن نتائج المجالات الرئيسية لأعمال مراجعة الحسابات والتحقيق. وتُحدَّث هذه النتائج شهرياً.

٢٠- ويحتفظ المكتب ببرنامج داخلي لضمان الجودة والتحسين فيما يتعلق بنطاق أنشطته، يشمل ضمان الجودة على مستوى المشاركة؛ والتقييمات الذاتية المستمرة، بما في ذلك الآراء الواردة من العملاء؛ وتقييماً خارجياً للجودة كل خمس سنوات. وفي عام ٢٠٢٣، خضعت وظيفة المراجعة لتقييم خارجي خلص إلى أن وظيفة مراجعة الحسابات "تمتثل بوجه عام" للعناصر الإلزامية للإطار الدولي للممارسات المهنية، وهو أعلى تصنيف معتمد يمنحه معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وفي عام ٢٠٢٥، أجرى المكتب تقييماً ذاتياً للجودة لمعرفة مدى امتثال وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات الداخلية للمعايير العالمية الجديدة للمراجعة الداخلية للحسابات. وخلص التقييم الذاتي إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات تمتثل عموماً للمعايير، وحدد بعض الفرص للتحسين. وقد وُفِّرَ الميثاق الحالي للمكتب دعماً جيداً لعمله في عام ٢٠٢٥؛ ويعكف المكتب الآن على تنقيح ميثاقه. وأعدت وظيفة مراجعة الحسابات مسودة استراتيجية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨، تتواءم مع برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، وترتكز على ثلاثة محاور، هي: (أ) مُقدِّم الضمانات/ المستشار الاستراتيجي؛ (ب) الابتكار وإشراك أصحاب المصلحة؛ (ج) المواهب (القوة العاملة في المكاتب). ويرصد المكتب مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لوظيفة المراجعة (انظر الملحق ٧) لدعم إدارة الأداء ودفع عجلة التحسن المستمر. وفي عام ٢٠٢٥، أشارت هذه المؤشرات إلى التحسن في عدة مجالات، بما في ذلك رضا العملاء وفعالية التخطيط وإدارة الوقت.

٢١- وفي عام ٢٠٢٣ أيضاً، خضع مكتب التحقيقات لتقييم خارجي للجودة أكد ضرورة إصلاح هيكل مكتب خدمات الرقابة الداخلية كي يكون المكتب ملائماً لخدمة احتياجات المنظمة الحالية والمتطورة؛ ويعالج المخاطر التنظيمية المعالجة الملائمة بطريقة استباقية وابتكارية. واختتم الاستعراض في نيسان/ أبريل ٢٠٢٤. ونظراً إلى قلة الموارد وعملية إعادة التنظيم التي أجريت في عام ٢٠٢٥، مازالت بعض التوصيات في انتظار التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير عدد كاف من الموظفين في مكتب التحقيقات.

المراجعة

٢٢- يقدِّم مكتب المراجعة، طبقاً لولايته، ضمانات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية تستهدف إضافة القيمة إلى عمليات المنظمة وتحسينها. ويساعد المكتب المنظمة، باتباع نهج منظم ومنضبط، على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة والتعاقدات الاستشارية.

^٥ يحدِّد النموذج المجالات الخمسة الرئيسية التالية: بيئة الرقابة؛ وإدارة المخاطر؛ وأنشطة المراقبة؛ والمعلومات والاتصالات؛ والرصد.

^٦ [المخاطر الرئيسية](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ١٢ أيار/ مايو ٢٠٢٥ (تم الاطلاع في ١١ شباط/ فبراير ٢٠٢٦).

٢٣- ويستخدم مكتب مراجعة الحسابات نهجاً مراعيًا للمخاطر في إعداد خطة عمله المصممة للتركيز على أهم المخاطر التي تنطبق على مشهد المخاطر في المنظمة. ويحدّد تقييم المخاطر الموثق أولويات المراجعة الداخلية. وفي إطار تقييم المخاطر، يحصل المكتب على مدخلات من أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية. ويوافق المدير العام على خطة العمل بعد التشاور مع الإدارة العليا، وتقّرها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. وقد تضمنت خطة العمل لعام ٢٠٢٥ مراجعة عمليات المكاتب القطرية والإقليمية والوظائف المؤسسية، بما في ذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٢٤- وفي ختام كل مهمة، يُعدّ المكتب تقريراً مفصلاً ويقدم توصيات إلى الإدارة لمساعدتها على إدارة المخاطر وحماية الضوابط وضمان الحوكمة الفعّالة داخل الأمانة. وتلخّص المسائل الحاسمة التي حُدّدت أثناء الاضطلاع بكل مهمة في هذا التقرير. ويتضمن الملحق ١ قائمة بالتقارير التي أصدرها المكتب في إطار خطة عمله المعنية بالمراجعة لعام ٢٠٢٥، إلى جانب معلومات عن حالة تنفيذ عمليات المراجعة المفتوحة حتى شباط/فبراير ٢٠٢٦. ويستخدم المكتب نظام التقييم الذي يصنّف استنتاجاته العامة في أربعة مستويات، وهي: (١) مُرضية؛ (٢) مُرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات؛ (٣) مُرضية جزئياً مع وجوب إجراء تحسينات كبرى؛ (٤) غير مُرضية.

عمليات المراجعة المتكاملة

٢٥- يتمثل الهدف من عمليات المراجعة المتكاملة في تقييم أداء المنظمة على المستوى القطري، أو على مستوى دائرة/شعبة ما في مكتب إقليمي أو في المقر الرئيسي، في تحقيق النتائج على النحو المذكور في خطط العمل ذات الصلة، وتقييم القدرات التشغيلية في المكاتب والدوائر القطرية^٧ المعنية لدعم إحراز النتائج المتوقعة. وتركّز عمليات المراجعة المتكاملة على المخاطر التي تتعرّض لها المجالات والوظائف في إطار المكونات الثلاثة التالية:

- السياق التنظيمي (الاستراتيجية؛ إطار الرقابة؛ إدارة المخاطر؛ والسّمات التنظيمية؛ والتعاون؛ والاستعداد والدعم لحالات الطوارئ الصحية العامة)؛
- العمليات البرمجية والتشغيلية (إعداد الميزانية البرمجية والتخطيط التشغيلي؛ وتعبئة الموارد؛ والمعلومات والاتصالات؛ ودعم العمليات المؤسسية؛ وفعالية الضوابط الداخلية الرئيسية في معالجة المعاملات)؛
- إحراز النتائج (تنفيذ الوظائف الأساسية للمنظمة؛ وتنفيذ وظائفها الحيوية في حالات الطوارئ؛ والرصد وتقييم الأداء؛ والاستدامة؛ والتقييم والتعلّم المؤسسي).

٢٦- وتشمل أعمال المراجعة في إطار هذه المكونات الثلاثة ٢٣ مجالاً وما يصل إلى ١١٦ نشاطاً فردياً للرقابة الداخلية، بما في ذلك الاختبارات المُحدّدة المُصمّمة لتقييم فعالية استعداد المنظمة للطوارئ الصحية واستجابتها لها وفقاً لمعايير الأداء الخاصة بإطار الاستجابة للطوارئ المُحدّث.

٢٧- **المنظمة في جمهورية إيران الإسلامية.** خلصت المراجعة إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً مع وجوب إجراء تحسينات كبرى من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية. وحدّدت المراجعة المسائل التالية التي تنطوي على مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية:

- ظلت استراتيجية إقامة الشراكات وتعبئة الموارد في المكتب القطري للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧ في شكل مسودة، ولم تُعرض على الأفرقة الداخلية للمكتب كي تسهم فيها بالمدخلات، ما أدى إلى ضياع فرص الشراكة وتعبئة الموارد وزيادة مخاطر نقص التمويل لتنفيذ خطة العمل وتحقيق النتائج.

٢٨- وقّع المكتب القطري على مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة والتعليم الطبي في آب/أغسطس ٢٠٢٥، بشأن شراء بعض المعدات واللوازم الطبية على أساس استرداد التكاليف. وفي تاريخ المراجعة، لم تكن الصيغة النهائية لتفاصيل الترتيبات مع المكتب الإقليمي وأفرقة المشتريات العالمية قد وُضعت بعد.

- سُدّدت تكلفة عدد من أوامر الشراء الخاصة بشراء السلع قبل التسليم، دون صدور الموافقة الملائمة.

٧ في هذا التقرير، يُفهم أن مصطلح "المكاتب القطرية" يشير إلى مكاتب المنظمة في البلدان والأراضي والمناطق.

٢٩- وحددت المراجعة ١٨ مسألة تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: بيئة الرقابة؛ والتعاون وتنفيذ الوظائف الأساسية للمنظمة؛ وتنفيذ وظائف المنظمة في الطوارئ؛ والموارد البشرية؛ وإدارة شؤون الموردين؛ والمشتريات؛ والسلف المستديمة؛ وإدارة الأصول؛ والخدمات اللوجستية؛ والأمن؛ والمعلومات والاتصالات.

٣٠- **مكتب المنظمة في منغوليا.** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط في مكتب المنظمة القطري كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات. ولم تُحدد أي مسائل بوصفها تتطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى. ومع ذلك فقد حددت المراجعة ١٢ مسألة تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: مشاريع البحث؛ وإعلانات المصالح والتحريات الشخصية للخبراء العاملين في المنظمة؛ ومنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها؛ وإدارة المخاطر؛ وتخطيط الموارد البشرية؛ وشراء الخدمات وأنشطة الضمان الخاصة بالتعاون المالي المباشر؛ والخطط الاستراتيجية لإقامة الشراكات؛ والطوارئ الصحية (القائمة المرجعية للاستعداد للطوارئ واختبار خطة استمرارية الأعمال).

٣١- **مكتب المنظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.** تضمنت المراجعة زيارة ميدانية لمكتب المنظمة للصفة الغربية وقطاع غزة. ولكن لم يتمكن فريق المراجعة من زيارة قطاع غزة بسبب القيود الأمنية المفروضة على السفر. ولذلك، فقد جمعت المعلومات ذات الصلة وخضعت للمراجعة عن بُعد. وخلصت المراجعة إلى أن أداء مكتب المنظمة للصفة الغربية وقطاع غزة كان مرضياً جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية.

٣٢- وحددت المراجعة مسألة واحدة تتطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية وتتعلق بعدم كفاية رصد السلع المتبرع بها والتحقق من استخدامها النهائي. وقد خُصص نحو ثلث الأموال المتاحة لمكتب المنظمة للصفة الغربية وقطاع غزة لشراء السلع، ومعظمها من الأدوية والمعدات الطبية والإمدادات اللازمة للاستجابة للطوارئ. ونظراً إلى طبيعة المخاطر المتعلقة بشراء السلع وتسليمها للمستفيدين، وأثرها المحتمل واحتمالات حدوثها، لم تُنفذ الإدارة الإجراءات لمعالجة المخاطر المحددة تنفيذاً كاملاً.

٣٣- كما حددت المراجعة ١٣ مسألة تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: بيئة الرقابة؛ وتنفيذ وظائف المنظمة في حالات الطوارئ؛ والموارد البشرية؛ وشراء الخدمات والسلع؛ وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح، والخدمات اللوجستية؛ والسلف المستديمة؛ وإدارة الأصول؛ والأمن؛ وأنشطة الرصد.

٣٤- **مكتب المنظمة في تايلند.** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط في المكتب القطري كان مرضياً جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات. ولم تُحدد المراجعة أي مسائل تتطوي على مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية. ومع ذلك فقد حددت ١٢ مسألة تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: إعلان المصالح؛ والتحريات الشخصية للخبراء في المنظمة؛ واستعراض المنشورات والموافقة عليها؛ واستراتيجية التواصل؛ وتنفيذ خطة الموارد البشرية؛ وشراء الخدمات؛ والتعاون المالي المباشر وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح؛ وتعبئة الموارد؛ والبحوث؛ والطوارئ الصحية (القائمة المرجعية للطوارئ والتخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال)؛ ورصد عمليات التقييم.

٣٥- **مكتب المنظمة في الصومال.** خلصت المراجعة إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية.

٣٦- وحددت المراجعة مسألة واحدة تتطوي على مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية وتتعلق بأن المكتب القطري لم يكن لديه خطة استراتيجية للاستجابة للطوارئ بشأن الطارئة المعقدة الممتدة من الدرجة الثالثة في الصومال؛ ونتيجة لذلك، لم يُجر الرصد والإبلاغ على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية. وقد يقوض ذلك فعالية استجابة المنظمة وكفاءتها وكذلك المساهمة عن تحقيق النتائج.

٣٧- كما حددت المراجعة ١٥ مسألة تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: بيئة الرقابة؛ والمنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان والإعاقة؛ وتنفيذ وظائف المنظمة في حالات الطوارئ؛ وشراء

السلع والخدمات؛ والتنفيذ المباشر - آلية الصرف المباشر؛ والمنح؛ والخدمات اللوجستية؛ والمعلومات والاتصالات؛ وأنشطة الرصد.

٣٨- **مكتب المنظمة في بنغلاديش.** خلصت المراجعة إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية. وحددت المراجعة مسألتين تتطوian على مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية، وهما:

- لم يستكمل المكتب القطري أنشطة الضمان المتعلقة بالتعاون المالي المباشر في الوقت الملائم.
- كان المكتب القطري يدير حسابات بنكية لا تعتمد على شبكة الإنترنت (حسابات بنكية لم تُبلّغ عنها رسمياً الخزنة في المقر الرئيسي)، ولا تُحوّل سلطة التوقيع على المدفوعات النقدية في الميدان إلا لشخص واحد.

٣٩- كما حدّدت المراجعة تسع مسائل تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: إعلان المصالح للخبراء الذين تستعين بهم المنظمة والتدريب على الشراء على شبكة الإنترنت، واستخدام سجل المخاطر والوعي بشأنه، والتخطيط للاستجابة للطوارئ ورصدها، وضمانات الاستدامة البيئية والاجتماعية، والسلف المستديمة، وحسن توقيت التقارير الخاصة بالجهات المانحة، والموافقة على المنشورات والإتاحة العامة للمنشورات.

عمليات المراجعة التشغيلية

٤٠- تستهدف عمليات المراجعة التشغيلية تقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة في مجالات الشؤون المالية والإدارية فيما يتعلق بنزاهة المعلومات المالية والإدارية؛ والكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد (بما في ذلك تحقيق القيمة مقابل المال)؛ والامتثال للوائح المنظمة وسياساتها وإجراءاتها؛ وحماية الأصول.

٤١- **المكتب القطري في جمهورية تنزانيا المتحدة (من خطة عمل المراجعة لعام ٢٠٢٤).** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات لمعالجة مستويات عالية ومتوسطة من المخاطر المتبقية. وحدّدت المراجعة ثلاث مسائل تتطوي على مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية.

٤٢- فلم يلتزم بمبدأ "أعلى جودة بأفضل سعر" التزاماً صارماً عند شراء الخدمات والسلع. ولم تُوثّق قائمة البائعين المدعويين باستمرار في تقارير إرساء العطاءات، ولم يُشر إلى قاعدة بيانات البائعين الموحدة للأمم المتحدة عند تحديد البائعين المدعويين. ولم يوقع الأشخاص الذين أعدوا التقييم على نموذج التقييم أو يؤرخوه. ولم يُحتفظ دائماً بالرسائل الإلكترونية التي تطلب عروض الأسعار.

- ولم تخضع بعض أنشطة التنفيذ المباشر للرصد الكافي.
- واستُخدمت أموال المنح في بعض الحالات في نفقات لا تتواءم مع الاتفاقات مع الجهات المانحة. واستُخدمت دفعات الإنفاق على نطاق واسع.

٤٣- كما حدّدت المراجعة ثمان مسائل تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: بيئة الرقابة؛ وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح؛ والسفر؛ وإدارة الأصول؛ والأمن.

٤٤- **المكتب الإقليمي لأوروبا.** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط التشغيلية في شعبة العمليات المؤسسية في مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا كانت مرضية لمعالجة المستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية. ولم تُحدّد المراجعة أي مسائل تتطوي على مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية. ومع ذلك فقد حدّدت ١٤ مسألة تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: بيئة الرقابة؛ والتدريب الإلزامي؛ ومنع سوء

السلوك الجنسي والتصدي له؛ وإدارة المخاطر؛ والموارد البشرية؛ وأنشطة الضمان المتعلقة بالتعاون المالي المباشر وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح؛ وحسن توقيت التقارير الخاصة بالجهات المانحة؛ والأمن؛ وأنشطة الرصد.

٤٥- **المكتب الإقليمي لأفريقيا.** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط التشغيلية في مجموعة الإدارة العامة والتنسيق في مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء تحسينات كبرى لمعالجة مستويات عالية ومتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية التشغيلية. وحددت المراجعة مسألتين تنطويان على مستوى عال من المخاطر المتبقية، وهما:

- لم تستوف أنشطة الضمان المقررة للتعاون المالي المباشر، والتنفيذ المباشر، وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح التغطية اللازمة بموجب السياسة المعدلة بشأن أنشطة الضمان. وعلاوة على ذلك، لم تُنفذ خطة الضمان لعام ٢٠٢٤ إلا جزئياً.
- يُستخدم نظامان لسير العمل فيما يخص الموافقة الداخلية على إنشاء المذكرات وتقديمها والموافقة عليها، ويشتمل مسار الموافقة على عدد كبير من مراحل الاستعراض/ الموافقة، مما يؤدي إلى ازدواجية النظم، وزيادة الأعباء الإدارية، وتأخر المعالجة، وارتفاع التكاليف المتعلقة بالنظام.

٤٦- كما حدّدت المراجعة ١٤ مسألة تنطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: تفويض السلطة؛ والموارد البشرية؛ وشراء الخدمات والسلع؛ وتقييم قدرات الشركاء المنفذين؛ والسفر؛ وإدارة الأصول؛ وإدارة المنح.

٤٧- **المكتب القطري في السنغال.** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط التشغيلية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية التشغيلية. وحددت المراجعة مسألة واحدة تنطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية، تتعلق بحالة عدم اليقين التي يواجهها المكتب القطري بسبب احتمال انتقاله من مقره الحالي إلى دار الأمم المتحدة الجديد. وفضلاً عن ذلك، كانت خطة المكتب القطري بشأن استمرارية الأعمال قديمة، حيث إنها حُدثت آخر مرة في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٤٨- وحدّدت المراجعة ١٠ مسائل تنطوي على مستويات متوسطة من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: إدارة المخاطر؛ والموارد البشرية؛ وإدارة شؤون المؤردين؛ وشراء الخدمات؛ وأنشطة الضمان الخاصة بالتعاون المالي المباشر؛ والسلف المستديمة؛ وإدارة الأصول.

٤٩- **المكتب القطري في جيبوتي.** خلصت المراجعة إلى أن فعالية الضوابط التشغيلية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية التشغيلية. وحددت المراجعة مسألة واحدة تنطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية تتعلق بافتقار التقارير الخاصة بإرساء العطاءات إلى الشرح المفصل لطريقة اختيار الموردين المدعويين إلى تقديم العطاءات، وتوجد عدة حالات لصدور أوامر الشراء بأثر رجعي.

٥٠- وحدّدت المراجعة إحدى عشرة مسألة تنطوي على مستويات متوسطة من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: إدارة المخاطر؛ والموارد البشرية؛ واستمرارية سير الأعمال؛ وإدارة شؤون المؤردين؛ وشراء الخدمات؛ والتنفيذ المباشر؛ والسلف المستديمة؛ وإدارة الأصول.

٥١- **المكتب القطري في كوت ديفوار.** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات. ولم تُحدّد المراجعة أي مسائل تنطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية. ومع ذلك، فقد حدّدت سبع مسائل تنطوي على مستويات متوسطة من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: إجراءات العناية الواجبة ورصد الأداء فيما يتعلق بالموردين؛ وشراء الخدمات؛ والتخطيط للتنفيذ المباشر والوثائق الداعمة؛ والضوابط المالية على الأموال المتقلة؛ والسلف المستديمة وإدارة الأصول؛ وخطة استمرارية الأعمال؛ وتدابير إدارة المخاطر الأمنية.

٥٢- **المكتب القطري في بولندا.** أجريت المراجعة عن طريق المراجعة المكتبية دون زيارة ميدانية. وخلصت المراجعة إلى أن فعالية الضوابط التشغيلية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً مع وجود إجراء بعض التحسينات. ولم تُحدد المراجعة أي مسائل تتطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية. ومع ذلك فقد حددت ثماني مسائل تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: العناية الواجبة فيما يتعلق بالشركاء المنفذين؛ وتخطيط الموارد البشرية؛ وشراء الخدمات؛ وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح؛ والفصل بين المهام في المجالات المالية.

٥٣- **المكتب القطري في تركيا.** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط في مجالي الإدارة والشؤون المالية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً مع وجود إجراء تحسينات كبرى من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية التشغيلية. وحددت المراجعة خمس مسائل تتطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية، وهي:

- كان معدّل رضا الموظفين عن بيئة العمل في المكتب منخفضاً نسبياً.
- لم يكن هناك فصل كاف بين المهام فيما يتعلق بعملية الشراء في مكتب أنقرة. وفي بعض الحالات، كان الفرد أو الفريق نفسه مسؤولاً عن بدء طلبات الشراء، وإرسال طلبات تقديم العروض/ الدعوة إلى تقديم العطاءات، وتقييم العطاءات، وتأكيد التسلم.
- لم تُجر أنشطة الضمان لخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح بالجودة الكافية في مكتب غازي عنتاب. ولم يُستكمل تماماً تقييم قدرات الشركاء المنفذين لمن تجاوز منهم العتبة المحددة. فضلاً عن ذلك، لا توجد آلية منظمة ومنهجية للتخطيط لزيارات الرصد التقني لخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح؛ ولم تُجر أي معاينة عشوائية أو مراجعة لخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥.
- لم تسجل مخزونات مكتب غازي عنتاب في نظام مخزونات المنظمة.

٥٤- كما حددت المراجعة ١١ مسألة تتطوي على مستويات متوسطة من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: الهيكل التنظيمي؛ وإدارة المخاطر؛ وعقود الاستشاريين؛ وشراء السلع والخدمات؛ وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح؛ وإدارة المنح؛ والأصول الثابتة.

٥٥- **المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.** تابعت المراجعة التوصيات التشغيلية الواردة في التقرير السابق لمراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمكتب القطري (التقرير رقم ١٢٦٦/٢٣)، الذي توصل إلى نتيجة "غير مرضية". وقد خلصت المراجعة لعام ٢٠٢٥ إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط في مجالي الإدارة والشؤون المالية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً مع وجود إجراء تحسينات كبرى من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية التشغيلية. وحددت المراجعة ثلاث مسائل تتطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية، وهي:

- كان المكتب القطري يعمل تحت قيادة هيكل انتقالي مازالت بعض مناصبه الرئيسية شاغرة، بما في ذلك مناصب ممثل المنظمة ونائب ممثل المنظمة، ووظائف ضباط العمليات، وعدد من وظائف قادة أفرقة المجموعات التقنية. وتتزامن هذه الفجوات مع القيود الكبيرة المفروضة على الموارد البشرية، حيث ظل ٢٩٪ من الوظائف المحددة في خطة الموارد البشرية لتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥ شاغرة، ما أثر سلباً على إدارة عبء العمل والرقابة الروتينية، وربما تنفيذ البرامج.
- وعلى الرغم من حجم تنفيذ التعاون المالي المباشر، لم تُجر أي أنشطة للضمان المالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة. وتوجد فجوات كبيرة في الترتيبات الخاصة بالضمان والرصد على نطاق التعاون المالي المباشر، ما يجسّد غياب الضمان المالي المنهجي وعدم كفاية الضمانات التقنية.
- وكان لدى المكتب القطري عدد كبير من السلف غير المسددة المقدّمة من الأموال التشغيلية، بلغت قيمتها ٢ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك عدة سلف عالية القيمة تعود إلى الفترة السابقة لعام ٢٠٢٥.

٥٦- وحددت المراجعة ثماني مسائل تتطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: إدارة المخاطر؛ وشراء الخدمات؛ والسلف المستديمة؛ وإدارة المنح؛ وأنشطة الرصد.

المراجعات الشاملة ومراجعات تكنولوجيا المعلومات

٥٧- فضلاً عن المراجعات المتكاملة والتشغيلية، يُجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعات شاملة، تنتظر في العمليات المؤسسية أو المجالات المواضيعية التي قد تؤدي فيها الظروف الأساسية المتشابهة إلى ملاحظات المراجعة التي تنطبق على العديد من مراكز الميزانية و/ أو مستويات عمليات المنظمة. ويشمل هذا العمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات، بما في ذلك موثوقية نظم معلومات المنظمة ونزاهتها، وفعالية عمليات تكنولوجيا المعلومات وكفاءتها، وملاءمة آليات الضمان لحماية الأصول المعلوماتية، والامتثال لإطار الحوكمة المعمول به.

٥٨- **المراجعة الشاملة لخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح في المنظمة.** خلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط فيما يتعلق بإدارة خطابات الاتفاق الخاصة بالمنح كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية التشغيلية. وحددت المراجعة ثلاث مسائل تنطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية، وهي:

- من المتوقع أن تؤثر التغيرات التي تطرأ على البيئة الخارجية إلى جانب عملية تحديد الأولويات وإعادة التنظيم الاستراتيجية في المنظمة، على تنفيذ البرامج ودور خطابات الاتفاق الخاصة بالمنح. وفي هذا السياق، تلزم إعادة تقييم دور خطابات الاتفاق الخاصة بالمنح في إطار التنفيذ في المنظمة ومراجعة أي مخاطر ناشئة لضمان المواءمة مع سياق السياسات المتغير. وقد حُدد "ضعف قدرة الشركاء المنفذين" على وجه التحديد، ضمن المخاطر الرئيسية في المنظمة.
- نُفّحت إجراءات التشغيل الموحدة لخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح لتخضع خطابات الاتفاق الخاصة بالمنح المتعلقة بالطوارئ للمتطلبات نفسها التي تخضع لها تلك التي لا تتعلق بالطوارئ، باستثناء الأطر الزمنية للإبلاغ. ومع ذلك، لم تكن هذه التغيرات معروفة على نطاق واسع أو مفهومة جيداً، ما أدى إلى عدم تطبيق المتطلبات الرئيسية باستمرار على خطابات الاتفاق الخاصة بالمنح المتعلقة بالطوارئ.
- لم يُجر تخطيط الضمان وتوثيق الأداء لعدد كبير من خطابات الاتفاق الخاصة بالمنح أو لم مكتمل؛ وافترق الضمان التقني إلى البيانات الكافية أو التوثيق.

٥٩- كما حدّدت المراجعة خمس مسائل تنطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: عتبات الموافقة والسلطات المفوضة؛ والتدريب؛ واختيار الشركاء المنفذين؛ وتقييم قدرات الشركاء المنفذين وإجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم.

٦٠- **المدفوعات الرقمية في الإقليم الأفريقي.** تمثل الهدف من المراجعة في تقييم مدى فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة على المدفوعات الرقمية في الإقليم الأفريقي التابع للمنظمة. وشمل النطاق جمع البيانات والتحقق من صحتها ومراقبة الجودة؛ والأمن وحماية البيانات الشخصية؛ وإدارة قاعدة بيانات المستفيدين؛ ونزاهة عمليات الموافقة على المدفوعات وصرفها وتوقيتها. كما تناولت المراجعة استعراض تغطية التنفيذ على نطاق البلدان، وتقييم ترتيبات التعاقد مع الشركاء في الأموال المتنقلة (بما في ذلك الأدوار، والعناية الواجبة، والمسؤولية، والإبلاغ عن حالات الاحتيال)، وتوثيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة لإمكانية الأخذ بها على نطاق المنظمة.

٦١- وخلصت المراجعة إلى أن الفعالية التشغيلية للضوابط فيما يتعلق بالمدفوعات الرقمية في الإقليم كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمستويات العالية والمتوسطة من المخاطر المتبقية وتحسين الفعالية التشغيلية. وحددت المراجعة أربع مسائل تنطوي على مستوى عال من المخاطر المتبقية.

- يتمثل المصدر الرئيسي في الإقليم لتمويل فريق المنظمة المعني بالتمويل الرقمي والعقود الرئيسية ذات الصلة، مثل تلك التي تتعلق بتطبيقات البرمجيات الحاسوبية، في جهة مانحة واحدة (مؤسسة غيتس). ولا توجد جهة مانحة بديلة محدّدة في حال توقفت مؤسسة غيتس عن التمويل.
- لا يوجد حالياً إطار عالمي للسياسات يغطي استخدام المحافظ الإلكترونية الرقمية، بما يشمل الجوانب ذات الصلة مثل قيد النفقات، وعملية التسوية المرتبطة بالمحافظ الإلكترونية، وحسابات نظام الإدارة العالمي.

- لا توجد مذكرة تفاهم بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لبعض البلدان التي تقدم فيها المنظمة الخدمات في مجال المدفوعات الرقمية. ويؤدي غياب مثل هذه المذكرة إلى تقديم فريق المنظمة المعني بالتمويل الرقمي خدمات بلا مقابل وفي غياب إطار لمعالجة المخاطر القانونية المحتملة.
- لا يوجد اتساق بين مراحل الموافقة على أذون المدفوعات الرقمية على مستوى المكاتب القطرية، حيث يوجد عدد أكبر من مراحل الموافقة في بعض المكاتب القطرية مقارنة بغيرها، ما يؤدي إلى تأخر بعض المدفوعات.

٦٢- كما حدّدت المراجعة تسع مسائل تنطوي على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات التالية: توثيق المستفيدين وجودة البيانات؛ والحملات المشتركة مع اليونيسف؛ وتغطية مسوح المستفيدين؛ وإدارة العقود؛ وعملية التسجيل؛ واتفاقات الشركاء؛ وإدارة المخاطر؛ ورصد مشاريع الدفع الرقمي؛ والتخطيط للانتقال.

٦٣- **إدارة المخاطر المؤسسية.** تمثّلت أهداف تقييم مدى نضج إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة فيما يلي: (١) إجراء تقييم لمدى نضج تصميم إدارة المخاطر المؤسسية الحالي والأنشطة ذات الصلة بنموذج الأمم المتحدة المرجعي لنضج إدارة المخاطر^٨ الذي أعدته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ (٢) وتحديد ومراجعة الإجراءات الحالية التي يقتضيها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (الوثيقة JIU/REP/2020/5) والدراسات والمراجعات والاستعراضات المماثلة (مثل تقارير المراجعة الخارجية)؛ (٣) وتزويد الإدارة بالتوصيات والفرص، إن وجدت، من أجل تحسين العناصر الحالية لإدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة.

٦٤- وتمثّل استنتاج التقييم استناداً إلى مراجعة الوثائق والعمليات والمقابلات، في أن إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة كانت ترقى بصفة عامة إلى المستوى "الراسخ" لنموذج الأمم المتحدة المرجعي لنضج إدارة المخاطر. ومع ذلك، كانت هناك عدة مجالات تتطلب اهتمام الإدارة لتحقيق استقرار إدارة المخاطر المؤسسية على المستوى "الراسخ"، ووضع الأساس لمزيد من التقدّم في هذا الشأن. وتتمثل هذه المجالات تحديداً، فيما يلي:

- إعادة تعريف وظائف إدارة المخاطر الإقليمية والمحلية في الهيكل العام لإدارة المخاطر المؤسسية؛
- ووضع طرق لإشراك الإدارة العليا على نحو منظم ومتسق في المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر، حتى يكون لديها رؤية كاملة لبرنامج المنظمة لإدارة المخاطر المؤسسية، ويمكنها اتخاذ القرارات في الوقت الملائم وممارسة الرقابة بما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال؛
- ومواصلة الجهود الحالية المبذولة لتعزيز ثقافة المخاطر على نطاق المستويات الثلاثة التي يوصى بها. ويُعدّ تغيير ثقافة المخاطر عملية تدريجية وطويلة تتطلب إجراءات مستمرة ومستدامة، وتزداد صعوبتها في منظمة لامركزية مثل منظمة الصحة العالمية. وتُعدّ المشاركة الفعّالة للإدارة العليا في هذه الجهود ضرورية، ولاسيما لإرساء "القُدوة الحسنة على مستوى القيادة".

٦٥- **تنفيذ نظام إدارة الأعمال.** تمثّل الهدف من المراجعة في إجراء تحليل شامل لبرنامج نظام إدارة الأعمال ومنجزاته المستهدفة المقررة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦.

٦٦- وتمثّل استنتاج المراجعة، استناداً إلى عمل المراجعة المنفّذ والمعلومات المتاحة في وقت المراجعة، في أن عمليات الرقابة المحددة لإدارة نظام إدارة الأعمال كانت مرضية جزئياً، مع وجوب إجراء تحسينات كبرى للحد من المخاطر الرئيسية.

٦٧- وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها برنامج نظام إدارة الأعمال والإجراءات المهمة التي اتخذها لتجاوز العقبات التي واجهها في السنوات الماضية، فإن استنتاج المكتب يستند إلى عدد من النتائج الرئيسية.

^٨ اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الوثيقة CEB/2019/HLCM/25، "Reference Maturity Model for Risk Management (Final)"، (٢٠١٩).

٦٨- شهد تنفيذ نظام إدارة الأعمال تغييرات كبيرة في النطاق. ولا سيما حذف وحدتي الشؤون المالية وكشوف المرتبات من نظام التخطيط للموارد المؤسسية الجديد (منصة Workday) واستبقاؤهما في نظام التخطيط للموارد المؤسسية الحالي (نظام الإدارة العالمي)، الذي كان من المقرر أصلاً وقف تشغيله. وقد أدى هذا القرار إلى تعقيد البنية التقنية وتمديد الجدول الزمني للمشروع إلى عام ٢٠٢٧ (بدلاً من عام ٢٠٢٤).

- حدثت تجاوزت كبيرة في الميزانية والجدول الزمني. فبحلول نهاية عام ٢٠٢٥، بلغت النفقات نحو ١٥٠ مليون دولار أمريكي، وطلب مبلغ إضافي قدره ٢٧ مليون دولار أمريكي للاستكمال المقرر في وقت صياغة هذا التقرير، في آذار/ مارس ٢٠٢٧ (بدلاً من عام ٢٠٢٤). وقد وافق مجلس برنامج نظام إدارة الأعمال على التغييرات المدخلة على الميزانية والجدول الزمني في عدة مناسبات.
- انتقلت بعض عناصر نظام إدارة الأعمال (نظام إدارة مشاركة الجهات المساهمة ٢.٠) ونظم السفر والاجتماعات والأحداث) إلى مرحلة الإنتاج (في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦ على التوالي) وبها عيوب مهمة وكبيرة. وعلى الرغم من أن نظام إدارة الأعمال وضع خطة لنشر الإصلاحات، فمازالت هناك مخاوف بشأن الاستقرار بعد التنفيذ.
- قد يترك تأخر توافر تقارير أعمال نظام إدارة الأعمال ثغرات محتملة في الرقابة، ليوثر ذلك سلباً على صنع القرار بشأن الأعمال والعمليات اليومية.
- لا يُجرى تحليل كافٍ للفصل بين المهام، ما قد يترك ثغرات محتملة في الرقابة.

٦٩- وقد أوضحت الإدارة أن هذه النتائج الآتية الذكر تتأثر بعدة عوامل من قبيل أوجه التعقيد في التكامل والبنية، والصعوبات في إدارة التغيير، والقيود السياقية التي لا تخضع لسيطرة برنامج إدارة الأعمال (مثل القيود المالية وعملية الموازنة التي نفذتها المنظمة في عام ٢٠٢٥)، والمخاطر الأساسية الناجمة عن المشهد الهيكلي المختار. ومازالت هذه العوامل تطرح مخاطر على التنفيذ الناجح لعناصر نظام إدارة الأعمال المتبقية في عامي ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧، ما يضع ضغطاً كبيراً على برنامج نظام إدارة الأعمال والمنظمة لإنجاز العمل في إطار جدول زمني قصير وفي ظل الموارد المحدودة.

الخدمات الاستشارية

٧٠- ووفقاً لميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، "يجوز للمكتب تقديم خدمات المشورة إلى إدارة المنظمة بقدر ما تراعي هذه الخدمات استقلاله وموضوعيته. ويستند المكتب في تقديم هذه الخدمات إلى إلمامه بمسائل الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط وأنشطة المنظمة. ويجوز له المشاركة في استعراض مسودات السياسات والإرشادات والنظم وإجراءات العمل، لكنه لا يشارك في عملية صنع القرارات".^٩

٧١- وفي إطار خطة عمل المكتب لعام ٢٠٢٥، أصدر المكتب التقارير الاستشارية الواردة أدناه لمساعدة الإدارة بتقديم رؤى وتوصيات لتحسين بيئة إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية ذات الصلة. وتقدم التوصيات الواردة في الاستعراضين الاستشاريين كي تنظر فيها الإدارة، ولكن المكتب عادةً ما لا يتتبعها رسمياً للتأكد من تنفيذها.

٧٢- **المدفوعات الرقمية في إقليم شرق المتوسط.** تمثل الهدف من هذا الاستعراض الاستشاري في تقييم مدى فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة على استخدام المدفوعات الرقمية في إقليم شرق المتوسط التابع للمنظمة. وركز الاستعراض على ثلاثة بلدان شهدت تقدماً في نشر حلول المدفوعات الرقمية، وهي: أفغانستان وباكستان والصومال. وخلص الاستعراض الاستشاري إلى ملاحظتين لهما أولوية متقدمة، وهما:

- ضرورة تعزيز الإرشادات والقيادة الإقليمية فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بالمدفوعات الرقمية (أي آلية الصرف المباشر) على نطاق الإقليم؛
- ضرورة مواصلة تحديث عمليات الدفع الرقمية وتوسيع نطاقها ليشمل سائر المكاتب القطرية والمبادرات والبرامج.

٩ ميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية (النسخة المحدثّة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤) (بالإنكليزية)، القسم "جيم"، خدمات المشورة"، الفقرة ١٢. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٤ (تم الاطلاع في ١١ شباط/ فبراير ٢٠٢٦).

٧٣- كما حدّد الاستعراض سبع توصيات للتحسين تُعطى أولوية متوسطة في المجالات التالية: الموارد البشرية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ وإدارة البيانات؛ والشؤون المالية (المدفوعات)؛ وإدارة عقود الأطراف الثالثة؛ والتواصل؛ والامتثال؛ والرصد.

٧٤- **رسم خرائط الضمانات في المنظمة.** تمثل الهدف من هذه المراجعة في تقييم مدى فعالية أنشطة الضمان واكتمالها في المنظمة، لتوفير الرقابة المنسقة القائمة على المخاطر على نطاق الخطوط الثلاثة. وتناولت المراجعة تقييم ما إذا كانت المخاطر التنظيمية الرئيسية مشمولة بالقدر الكافي بوظائف الضمان الحالية؛ وتقييم ما إذا كانت المسؤوليات المتعلقة بالضمان محدّدة بوضوح ومفهومة؛ وتحديد الازدواجية والفجوات في أنشطة الضمان، متى ينطبق ذلك.

٧٥- وأشارت المراجعة إلى أنه على الرغم من طيف أنشطة الضمان التي تجربها المنظمة على نطاق المقر الرئيسي وعلى المستويين الإقليمي والقطري، وبدأها للعمل على إعداد أدوات لرسم خرائط الضمان، فإن إطار رسم خرائط الضمان على نطاق المنظمة لم يوضع بعد رسمياً أو يُطبق على نحو متسق. ونتيجة لذلك، لا تُدمج أنشطة الضمان في بنية أو منهجية مشتركة، وما زال يلزم تحديد الترتيبات الخاصة بالدمج والصيانة والتحديث الدوري على نطاق المنظمة. ولذلك نصّح المكتب بالبناء على العمل الحالي، بإرساء الحوكمة لرسم خرائط الضمان ومواءمتها مع إطار المخاطر الرئيسية للمنظمة وإطار إدارة المخاطر المؤسسية، ووضع إطار رسمي لرسم الخرائط وتنفيذه، واستخدام خريطة الضمان الناتجة في تعزيز الإبلاغ عن الحوكمة والتخطيط للامتثال ومراجعة الحسابات.

٧٦- **تحليل مسائل مراجعة الحسابات المتكررة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.** أجرى المكتب تحليلاً لمسائل المراجعة الداخلية للحسابات المتكررة التي حدّدت أثناء عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التي أُجريت في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. وطلب المكتب إلى الإدارة أن تستعرض هذه المسائل المتكررة عن كثب، ولا سيما تلك التي تتطوي على مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية، لمعرفة إذا كانت نظامية وضمان معالجتها على النحو الملائم.

٧٧- وفيما يلي المسائل المتكررة التي تتطوي على أعلى مستويات المخاطر المتبقية:

- الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين: تشمل التحديات المستمرة عدم المواءمة بين خطط الموارد البشرية المعتمدة والهيكل التنظيمية، والتأخر في شغل الوظائف الرئيسية، وارتفاع معدّلات الوظائف الشاغرة، والاعتماد المفرط على الترتيبات التعاقدية القصيرة الأجل. وتؤدي هذه الظروف إلى إضعاف الاستمرارية، وتحد من الاستقرار المؤسسي، وتقوّض فعالية البرامج وتنفيذها.
- الاستعداد للطوارئ الصحية العامة - التخطيط للطوارئ ورصدها: كثيراً ما يكون التخطيط للاستجابة للطوارئ غير كامل، ولا تُطبق أطر الرصد باستمرار. ولا تُستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية ونُظم معلومات الطوارئ بالقدر الكافي لدعم التأهب والمساءلة وصنع القرار.
- أنشطة الضمان الخاصة بالتعاون المالي المباشر: أنشطة الضمان لا تُنفذ بالقدر الكافي أو توثّق جيداً، ما يحد من موثوقية الرقابة.
- فصل المهام في مجال الشراء: تفتقر عمليات الشراء أحياناً إلى الفصل الملائم بين المسؤوليات، ما يزيد من التعرّض لسوء الإدارة والاحتيايل وانخفاض القيمة مقابل المال.
- المرحلة الأخيرة من تسليم السلع أثناء الطوارئ: لا يوجد رصد كافٍ للمعدّات والإمدادات المُتبرع بها للنظرء الوطنيين لضمان استخدامها في الأغراض المنشودة.

٧٨- وفي سياق خدمات المشورة المقدّمة خلال عام ٢٠٢٥، واصل المكتب المشاركة بصفة مراقب، دون أن تكون له سلطة اتخاذ القرار، في مجلس البرنامج لتنفيذ النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، ونظام إدارة الأعمال، وحضور اجتماعات لجنة إدارة المخاطر العالمية التابعة للمنظمة، وذلك أيضاً بصفة مراقب.

٧٩- وأصدر المكتب أيضاً ثلاث مذكرات مراجعة شاملة في عام ٢٠٢٥ تُقدّم توصيات إلى الإدارة لمعالجة نتائج المراجعة المتكررة التي تُحدّد، بما في ذلك في المجالات مثل إدارة المخاطر المتعلقة بخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح والشركاء المنفذين؛ ومتطلبات استراتيجية المنظمة للتعاون القطري في الطوارئ؛ واستخدام المحافظ الإلكترونية في المدفوعات الرقمية.

٨٠- وأثناء عملية إعادة التنظيم وتحديد الأولويات الاستراتيجية، وضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية نصب عينيه الحفاظ على دوره الرقابي المستقل والإقرار في الوقت ذاته بالمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية المرتبطة بهذه العملية المعجّلة. وقُدّم المكتب خدماته رسمياً إلى الإدارة العليا للمساعدة على تعزيز الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر طوال العملية. وتماشياً مع أفضل الممارسات وحفاظاً على استقلالية المكتب، اتفق فيما بعد على أن يتولّى أعمال الضمان اللاحقة للحدث في عام ٢٠٢٦، لتقييم مدى كفاية تدابير الحد من المخاطر، وعمليات صنع القرار، والامتثال للسياسات والمبادئ المحددة للحوكمة الرشيدة.

٨١- وعقد فريق مراجعة الحسابات عدداً من جلسات التواصل والتوعية على مستويات المنظمة الثلاثة، لتقديم العروض بشأن الأخلاقيات/ منع الاحتيال إلى الجهات الخاضعة للمراجعة في إطار عمليات المراجعة. وقُدّم الفريق تقارير منتظمة عن عمله إلى مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك في جلستي إحاطة للدول الأعضاء وفي اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وغير ذلك. كما شارك فريق المراجعة في اجتماعات ممثلي الأمم المتحدة لدائرة المراجعة الداخلية للحسابات، وشارك في رئاسة أحد الأفرقة العاملة التابعة لهذه الدائرة والمعنية بالمعايير العالمية للمراجعة الداخلية للحسابات.

تحليل البيانات

٨٢- يقوم المكتب، في إطار خطة عمله وعلى أساس ربع سنوي، بتحليل البيانات المستمدة من مختلف تطبيقات المؤسسة، مثل نظام الإدارة العالمي/ نظام إدارة الأعمال، وأداة إدارة المخاطر المؤسسية، وقاعدة بيانات نظام إدارة أسطول مركبات المنظمة (Tracpoint). ويتمثل الهدف من هذه العمليات في مجال تحليل البيانات في تحديد المعاملات غير العادية وغير المتوقعة، وتوزيع البيانات والمبالغ التي قد تشير إلى مواطن ضعف في الرقابة أو علامات الخطر التي قد تسترعي اهتمام الإدارة أو تستدعي إجراء المزيد من أعمال المراجعة. وتتمثل المجالات التي ينصبّ عليها تركيز المكتب فيما يلي: بيئة الرقابة (خط سير الموافقة)؛ وسجلات المخاطر؛ وإدارة شؤون البائعين (ازدواج البائعين)؛ وشراء السلع والخدمات (أوامر الشراء المحتملة بأثر رجعي)؛ ومدفوعات السلف النقدية؛ والمنح (الإداريون والمديرون)؛ وإدارة أسطول المركبات.

إدماج الإنصاف والمنظور الجنساني وحقوق الإنسان

٨٣- تماشياً مع متطلبات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،^{١٠} تشمل مراجعات المكتب مجموعة مُحدّدة من الاختبارات الموحّدة لتقييم مدى إدماج الإنصاف والمنظور الجنساني وحقوق الإنسان والمُحدّدات الاجتماعية في عمل الكيان الخاضع للمراجعة. وبدءاً من عام ٢٠٢٣، اتسع نطاق هذه الاختبارات لتشمل مراجعة الجهود المبذولة للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وشملت عمليات المراجعة روتينياً توصيات بشأن ضرورة تعزيز رصد استكمال التدريب الإلزامي من جانب أفراد القوى العاملة في مجال منع المضايقة والتحرّش الجنسي وإساءة استعمال السلطة، وعدم تسامح المنظمة مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي. وفي عام ٢٠٢٥، لاحظ المكتب أن الوعي العام بإدماج الإنصاف والمنظور الجنساني وحقوق الإنسان يتنامى، وأن هناك جهوداً تُبذل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان في البرامج التقنية والعمليات. ومع ذلك، فما زالت الحاجة قائمة، كما كانت في السنوات الماضية، إلى التحسين لزيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم.

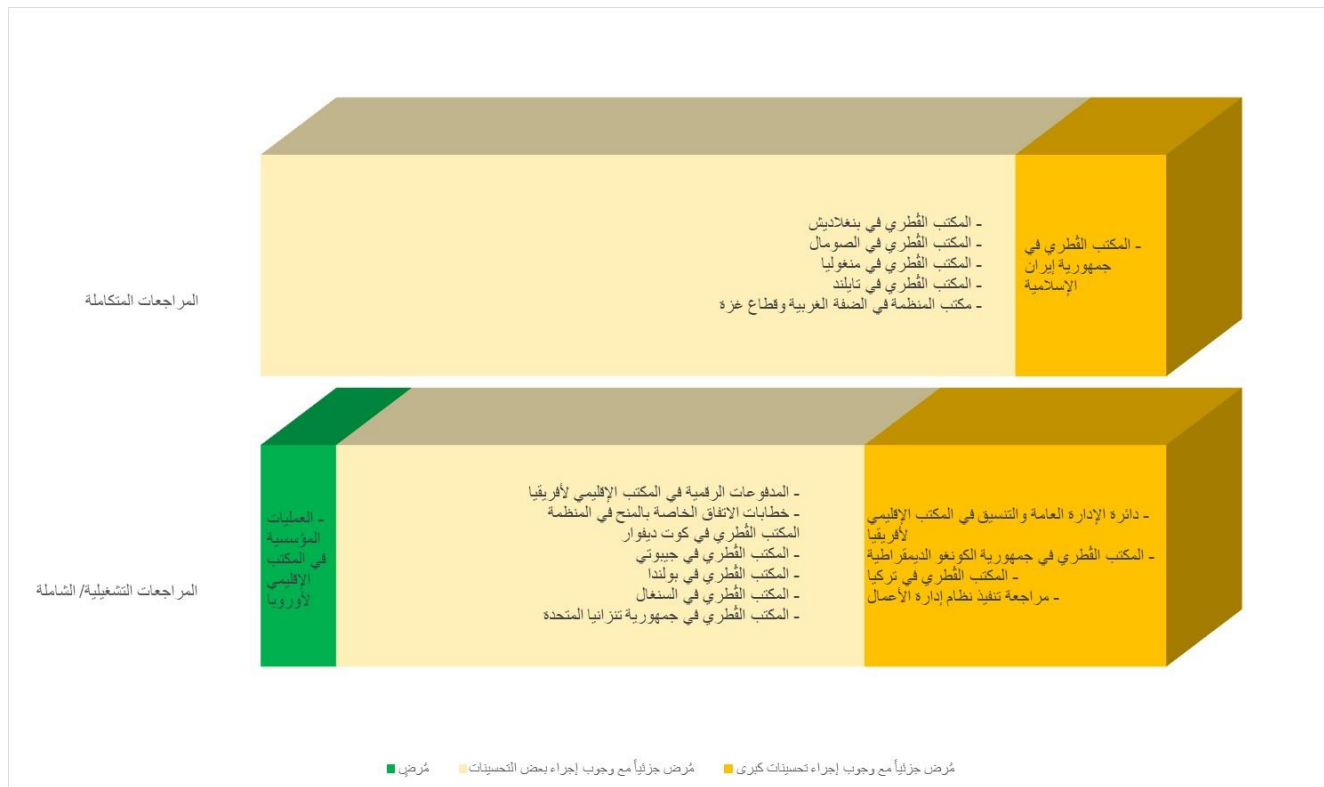
١٠ مؤشر الأداء (المؤشر ٥) المتعلق بالمراجعة في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "تجاوز المتطلبات"، في عام ٢٠٢٥.

تحليل نتائج المراجعة

الفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية والمخاطر المتبقية

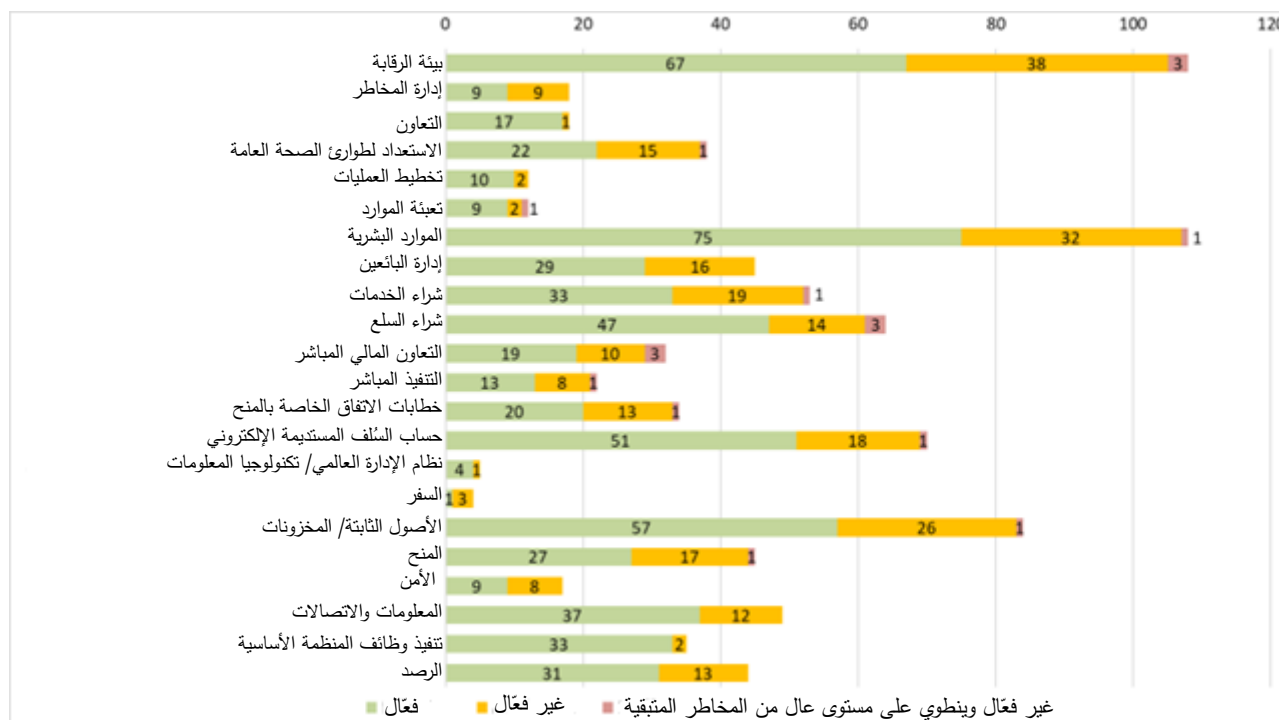
٨٤- كان التقييم العام للفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية بناءً على عمليات المراجعة التي أُجريت في عام ٢٠٢٥ أدنى قليلاً منه في عام ٢٠٢٤. فقد اندرج ٧٢٪ (١٣ من أصل ١٨ مراجعة) من الاستنتاجات العامة في عام ٢٠٢٥ في المستوى ١ والمستوى ٢ للتقييم، ("مُرضٍ" أو "مُرض جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات")، مقارنةً بنسبة ٨٣٪ المسجلة في عام ٢٠٢٤. وفي عام ٢٠٢٥، صُنِّفت خمس مراجعات (٢٨٪) بوصفها "مُرضية جزئياً مع وجوب إجراء تحسينات كبرى"، مقابل مراجعتين في عام ٢٠٢٤. وكما كان الحال في عام ٢٠٢٤، لم تُصنَّف أي مراجعة بوصفها "غير مُرضية". ويعرض الشكل ١ استنتاجات المراجعة لعام ٢٠٢٥ في صورة موجزة.

الشكل ١: تقييمات المراجعة في عام ٢٠٢٥، حسب نوع المراجعة



٨٥- واستناداً إلى أعمال المراجعة التي أُجريت في عام ٢٠٢٥، يوضّح الشكل ٢ مدى فعالية الرقابة على مختلف فئات المخاطر، ويبين عدد المخاطر المتبقية العالية المستوى واختبارات المراجعة في كل مجال من مجالات العمل الرئيسية (يُقدّم الملحق ٢ ألف معلومات مماثلة بصيغة مختلفة). وكانت نسبة المخاطر المتبقية العالية المستوى المرتبطة بالضوابط التي خضعت للاختبار في عام ٢٠٢٥ أدنى قليلاً (بلغت ٢٠٪) مما كانت عليه في عام ٢٠٢٤ (٣٠٪)، وكانت ٣٠،٤٪ في عام ٢٠٢٣. وبلغت نسبة الفعالية العامة للضوابط التي خضعت للاختبار ٦٨٪ في عام ٢٠٢٥، بزيادة طفيفة عن نسبتها في عام ٢٠٢٤ التي بلغت ٦٧٪ (كانت ٦٦٪ في عام ٢٠٢٣).

الشكل ٢: فعالية تطبيق الضوابط الداخلية، حسب العملية، في عام ٢٠٢٥ (عدد الاختبارات المنفذة)



تحليل الأسباب الجذرية لمسائل المراجعة

٨٦- أجرى المكتب تحليلاً للأسباب الجذرية لمسائل المراجعة التي تتطوي على مستويات عالية أو متوسطة من المخاطر المتبقية. وأشار تحليل أولي للتوصيات الواردة في تقارير المراجعة لعام ٢٠٢٥ والبالغ عددها ٢٣١ توصية، ١٢ إلى أن الكيانات الخاضعة للمراجعة أفادت بأن الأسباب الجذرية الرئيسية تتمثل، على النحو الموضح في الجدول ١، فيما يلي: عدم كفاية الموظفين أو الموارد (في ٢٦٪ من التوصيات الخاضعة للتحليل)؛ وعدم كفاية متابعة الإدارة أو الموظفين للمتطلبات (١٩٪)؛ وعدم كفاية الوعي بمتطلبات السياسات (١٧٪)؛ وعدم ملائمة العمليات أو تعقيدها (٧٪).

الجدول ١: الأسباب الجذرية الرئيسية لمسائل المراجعة في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥

٢٠٢٥		٢٠٢٤	
النسبة المئوية	الأسباب الجذرية الرئيسية	النسبة المئوية	الأسباب الجذرية الرئيسية
٢٦٪	عدم كفاية الموظفين/ الموارد	٢٧٪	عدم كفاية الوعي بمتطلبات السياسات
١٩٪	عدم كفاية متابعة المديرين/ الموظفين للمتطلبات	٢٣٪	عدم كفاية الموظفين/ الموارد
١٧٪	عدم كفاية الوعي بمتطلبات السياسات	٢٢٪	عدم كفاية متابعة المديرين/ الموظفين للمتطلبات
٧٪	عدم ملائمة/ تعقيد العمليات	١٠٪	الطوارئ الجارية في البلد

٨٧- وسيواصل المكتب تحديد الأساليب الممكنة لمنع مواطن الضعف المتكررة من أن تكون موضعاً للتوصيات المتكررة، على نحو شامل.

تحليل الاتجاهات في نتائج عمليات المراجعة في المكاتب القطرية

٨٨- حلّل المكتب النتائج المستخلصة من عمليات المراجعة في المكاتب القطرية التي أُجريت خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ من أجل بيان الاتجاهات العامة في الامتثال لقواعد المنظمة ولوائحها على نطاق عمليات التشغيل (انظر الملحق "٣ ألف" الذي يعرض تحليلاً موجزاً لمدى فعالية الضوابط الداخلية المختبرة في المكاتب القطرية، حسب مجال العملية والسنة، للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥)؛ وتسلط الضوء على العمليات التي تمثل أكبر التحديات العامة من حيث الاتساق في فعالية الرقابة في جميع الأقاليم (انظر الملحق "٣ باء").^{١٣}

٨٩- وتوضّح نتائج المراجعات التي أُجريت في المكاتب القطرية (الملحق "٣ ألف") أن فعالية الرقابة الداخلية قد تحسّنت خلال عام ٢٠٢٥ في سبعة مجالات للعمليات التشغيلية، وتراجعت في سبعة مجالات أخرى من بينها مجالان (إدارة المخاطر، والأمن) انخفضت فيهما النسبة المئوية للضوابط الفعالة انخفاضاً كبيراً. ويعرض الملحق "٣ باء" تحليل المكتب للتفاوتات الإقليمية في مستوى الامتثال، أي فعالية التطبيق النسبية للضوابط الداخلية في المكاتب القطرية، مجمعة حسب الإقليم خلال الفترة نفسها (٢٠٢٣-٢٠٢٥).

تنفيذ توصيات المراجعة

٩٠- يتابع المكتب دورياً حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية مع الإدارة، ويُقدّم تقاريره عن توصيات المراجعة المفتوحة، بما في ذلك التقدّم المُحرز منذ فترة الإبلاغ السابقة. ويُعدّ المكتب لدى تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء إحصاءات تراكمية عن تنفيذ جميع التوصيات المفتوحة منذ تاريخ التقرير السابق الذي قدّمه إلى جمعية الصحة (انظر الملحق ١). ويدير المكتب بوابة إلكترونية لتيسير رصد توصيات المراجعة ومتابعتها - من جانب الإدارة ومراجعي الحسابات سواء بسواء - تُرسل إخطارات مؤتمتة بالبريد الإلكتروني تُذكّر بمواعيد الأهداف المرحلية القادمة التي تحدّد مدى التقدّم المُحرز في التنفيذ. ويُقدّم المكتب تقريراً عن حالة التوصيات المعلقة بالاستناد إلى الموعد المحدّد المتفق عليه لتنفيذ كل توصية. واستناداً إلى هذه المعلومات، يلاحظ المكتب أن التقدّم المُحرز في تنفيذ توصيات المراجعة قد شهد تحسناً طفيفاً، حيث اعتُبر ٢٦,٩٪ من التوصيات المعلقة قد "قات موعد تنفيذها" في عام ٢٠٢٥، مقارنةً بنسبتها التي بلغت ٣٢,٥٪ في عام ٢٠٢٤. وقد شكّلت التوصيات المتأخرة المُصنّفة بوصفها تتطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى نسبة ٣,٨٪ من مجموع عدد التوصيات المتأخرة. وتحسّن تنفيذ توصيات المراجعة منذ التقرير السابق من حيث ملائمة التوقيت، حيث نُقِّد ٥٠٪ من التوصيات التي وقع التاريخ المستهدف لتنفيذها في عام ٢٠٢٥ ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها (في مقابل ٣١٪ من التوصيات المحدّد لها تاريخ مستهدف في عام ٢٠٢٤).

٩١- وصنّف المكتب توصيات المراجعة المُقدّمة في عام ٢٠٢٥ حسب مجال المراجعة والمخاطر المتبقية (الملحق "٢ باء"). وانصب الاهتمام على رصد التقدّم المُحرز في تنفيذ التوصيات التي تتعلق بالمخاطر المتبقية العالية المستوى والتوصيات ذات الأولوية المُقدّمة، أي تلك التي رُوي أنها تتطلب إجراءات فورية، في معظم المراجعات المفتوحة (الملحق ١).

٩٢- وحصل المكتب منذ أن قدّم تقريره الأخير إلى جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠٢٥ على أحدث المعلومات عن التقدّم المُحرز في تنفيذ توصيات المراجعة الصادرة عنه، وتمكّن من إغلاق ١٩ مراجعة (الملحق ٤). ويُسلّط الجدول ٢ الضوء على معدّلات التنفيذ السنوية لكل منها، كما كانت في شباط/ فبراير ٢٠٢٦، فيما يتعلق بجميع تقارير المراجعة التي صدرت منذ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤.

١٣ لأغراض عملية الاختبار الرئيسية، جُمعت الضوابط الداخلية حسب عناصر إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي وفرداى مجالات العمليات على النحو التالي: (أ) بيئة الرقابة؛ (ب) وإدارة المخاطر؛ (ج) وأنشطة الرقابة (الموارد البشرية؛ وإدارة شؤون المُوردين؛ وعقود الخدمات؛ وشراء السلع؛ والتعاون المالي المباشر؛ والتنفيذ المباشر؛ وحساب السلف المستديمة الإلكتروني، ونظام الإدارة العالمي/ تكنولوجيا المعلومات؛ والسفر؛ والأصول الثابتة/ المخزونات؛ والمنح؛ والأمن)؛ (د) والمعلومات والتواصل؛ (هـ) والرصد.

الجدول ٢: مقارنة المعدلات العامة لتنفيذ توصيات المراجعة كما كانت في شباط/ فبراير ٢٠٢٦ (تقريراً المراجعة لعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥)

حالة التوصيات		عدد التوصيات		نسبة التوصيات		متوسط أيام التقدم/ (التأخير)	
		٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥
لم يحن بعد موعد تنفيذها	٧	١٢٧	٣٪	٥٥٪	-	-	-
أُغلقت في الموعد المتفق عليه	١٢٦	٤٤	٤٨٪	١٩٪	٦١	٤١	-
أُغلقت مع حدوث تأخير	٩٦	١١	٣٧٪	٥٪	(٩٥)	(٢٦)	-
قيد التنفيذ وفات موعد تنفيذها	٢٨	٣٩	١١٪	١٧٪	(٢٤٩)	(٨٥)	-
لم يبدأ تنفيذها وفات موعد تنفيذها	٤	١٠	١٪	٤٪	(٢١٠)	(٧٧)	-
المجموع*	٢٦١	٢٣١	١٠٠٪	١٠٠٪	-	-	-

* يشمل مجموع التوصيات مسودات التقارير (لذا قد توجد فوارق طفيفة مقارنةً بالتقارير الختامية) والتقارير المغلقة خلال الفترة قيد النظر.

٩٣- ويلاحظ المكتب حدوث تأخير في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة بعمليات المراجعة التالية: (أ) مراجعة المنظمة في زمبابوي (تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٢٠٦/٢١) التي أجريت في عام ٢٠٢١؛ (ب) ومراجعة ضوابط إدارة الوصول بكلمات المرور والوصول المميز للمدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية (تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٢٠٧/٢١) التي أجريت في عام ٢٠٢١؛ (ج) ومراجعة إجراءات معالجة مواطن الضعف المرتبطة بأمن الفضاء الإلكتروني (تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٢١٧/٢١) الذي أجري أيضاً في عام ٢٠٢١؛ (د) ومراجعة وحدة الموارد البشرية العالمية في مركز الخدمات العالمي (تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٢٣٧/٢٢) الذي أجري في عام ٢٠٢٢؛ (هـ) ومراجعة تقرير المنظمة عن النتائج ٢٠٢٠-٢٠٢١ (تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٢٣٣/٢٢) الذي أجري في عام ٢٠٢٢؛ (و) ومراجعة حوكمة البيانات في شعبة البيانات والدراسات التحليلية والتنفيذ لتحقيق الأثر (مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٢٤٣/٢٢) الذي أجري في عام ٢٠٢٢. وترتبط بعض عمليات المراجعة هذه ارتباطاً مباشراً باثنين من المخاطر الرئيسية للمنظمة، وهما: خرق أمن الفضاء الإلكتروني، وعدم القدرة على إثبات النتائج والأثر. وفيما يتعلق بعمليتي مراجعة الحسابات ١٢٠٧/٢١ و ١٢١٧/٢١، يتوقف التقدم على احتياز تقنيات معينة، ويحدث ذلك في مرحلة مختلفة لكل مراجعة. وفيما يتعلق بالمراجعة رقم ١٢٣٧/٢٢، يعتمد التقدم على تنفيذ نظام إدارة الأعمال، وفي المراجعة رقم ٢٢/١٢٤٣ يتأثر التقدم بإعادة تحديد الأولويات والمواءمة في المنظمة في عام ٢٠٢٥.

التحقيقات

عملية التحقيق وجوانبها البارزة

٩٤- تُمثل وظيفة التحقيق في المكتب قناة الإبلاغ لدى المنظمة بشأن التقريرين المتعلقين بادعاءات سوء السلوك والمخالفات؛ وابتداءً من عام ٢٠٢٤، بشأن التقارير المتعلقة بادعاءات انتهاك السياسات الاجتماعية والبيئية للمنظمة عند تنفيذ أحد البرامج أو المشاريع.

٩٥- وفيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية والبيئية، يُجري موظفو التحقيقات تقييماً أولياً للتقارير المقدمة. وقد يُشركون خبراء داخليين و/ أو خارجيين آخرين وفقاً لطبيعة المشكلة، ليبحث الخيارات المطروحة لمواصلة النظر في الشكوى ومعالجتها، مع ضمان سرية العملية. وحيثما يرى موظفو التحقيقات أن الآليات غير الرسمية ليست ملائمة لقضية معينة، يشركون الوحدة التقنية المعنية أو الفريق المعني بالضمانات البيئية والاجتماعية التابع للمنظمة ولجنة الامتثال البيئي والاجتماعي المخصصة التي تُنشأ لهذا الغرض، في الاطلاع على التقرير.

٩٦- وتتمثل الوظيفة المُسندة إلى المكتب فيما يتعلق بسوء السلوك والمخالفات في تقييم هذه الادعاءات وإجراء التحقيق بشأنها عندما تتعلق بموارد منظمة الصحة العالمية، أو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو المرفق الدولي لشراء الأدوية، أو الوكالة الدولية لبحوث السرطان، أو مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، وموظفي هذه المنظمات والمنتسبين إليها (الأفراد أصحاب العقود من غير الموظفين) والبائعين والشركاء المنفذين.

٩٧- واعتمدت جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون في أيار/ مايو ٢٠٢٥ عملية لمعالجة الادعاءات ضد المديرين العاملين للمنظمة والتحقيق فيها. وفي تلك الحالات، عند استلام التقرير يُجري مكتب التحقيقات المرحلة الأولى من المراجعة الأولية (التحديد المبدئي). وإذا وجد المكتب أن التقرير يستدعي التحقيق، يُعين رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة كياناً خارجياً للتحقيق يتولى بعد ذلك إجراء المرحلة الثانية من المراجعة الأولية والتحقيق عند اللزوم.

٩٨- ويجوز التحقيق في ادعاءات سوء السلوك أو المخالفات بأثر رجعي استناداً إلى أحد الشواغل المبلّغ عنها، أو على نحو استباقي استناداً إلى المعلومات المحازة. وتنقسم أنواع الادعاءات المصنفة إلى ثلاث فئات: (١) الاحتيال، والفساد، والسرقة والاختلاس، وعدم الامتثال للمعايير المهنية (سوء السلوك المالي وعدم الامتثال)؛ (٢) والاستغلال والاعتداء الجنسيان، والتحرش الجنسي (سوء السلوك الجنسي)؛ (٣) والتحرش في مكان العمل، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز (السلوك المسيء في مكان العمل)، والانتقام.

٩٩- وباستثناء التقارير الكيدية أو الرسائل العشوائية أو الاحتيالية، تُسجل تقارير الشواغل الواردة في نظام إدارة ملفات القضايا التابع لوحدة التحقيقات ويُخصص رقم قضية فريد لكل منها. وتخضع تقارير الشواغل للتقييم المبدئي لتحديد ما إذا كانت الادعاءات المبلّغ عنها تستدعي إجراء تحقيق بشأنها أو إحالتها، حيثما ينطبق ذلك.

١٠٠- وفي عام ٢٠٢٥، أعطى مكتب التحقيقات الأولية لنظام استقبال قائم على المخاطر. وتخضع تقارير سوء السلوك أو المخالفات للتقييم باستخدام معايير محسنة ومصنفة لترتيب الأولويات. ويقرر مكتب التحقيقات عند استلام التقارير إغلاق القضية، أو إغلاقها مع إحالتها إلى الإدارة لتتخذ إجراء بشأنها، أو إحالتها إلى مكاتب المنظمة الأخرى المعنية بالمساءلة، أو تعيين القضية للتحقيق.

١٠١- وقد يؤدي التحقيق في قضية إلى واحد أو اثنين من المخرجات الثلاثة التالية: (١) تقارير التحقيق - للقضايا المدعومة بالأدلة، وترسل إلى جهات الاتصال الملائمة في الإدارة للنظر في اتخاذ إجراءات تأديبية؛ (٢) وتقارير إغلاق التحقيق - للقضايا غير المدعومة بالأدلة، والتي يتولى مكتب التحقيقات حفظها إدارياً؛^{١٤} (٣) ورسائل الإدارة - حيثما تنشأ مسائل نظامية أو مسائل تتعلق بالرقابة الداخلية عن أنشطة التحقيق، تصدر مذكرة بشأن الإجراءات التي تُوصى الإدارة باتخاذها.

١٠٢- وسواء اتخذ القرار عند استلام التقرير أو أثناء التحقيق، يُبلّغ المشاركون في التحقيق الذين تلزمهم المعرفة والإدارة عند الاقتضاء، بحصائل قرارات مكتب التحقيقات المتعلقة بالقضايا.

١٠٣- وفي عام ٢٠٢٥، بدأ مكتب التحقيقات عملية شراء نظام جديد قابل للتهيئة لإدارة القضايا، يهدف إلى تعزيز قدرة المكتب على إدارة القضايا والإبلاغ عن الأداء وقياسه. وما زال تصميم نظام إدارة ملفات القضايا جارياً ويُتوقع بدء تشغيله في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ أو نحو ذلك. كما أطلق مكتب التحقيقات دعوة إلى تقديم العطاءات في عام ٢٠٢٥ لتحديث الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات في المكتب. ويُتوقع استهلال النظام المحدث في الربع الأول من عام ٢٠٢٦ أو نحو ذلك.

١٠٤- وإلى جانب الأنشطة المتعلقة بالقضايا، تشمل مخرجات عمل مكتب التحقيقات الخدمات الاستشارية؛ وخدمات الإبلاغ؛ وأنشطة التعاون والتواصل. وتشمل هذه الأنشطة غير المتعلقة بالقضايا رفع التقارير إلى أجهزة المنظمة الرئاسية، وإجراء أنشطة التثقيف والتوعية، والإسهام في الاتفاقات مع شركاء التمويل، المشمولة لأول مرة بهذا التقرير.^{١٥}

١٤ عملاً بسياسة المنظمة بشأن منع السلوك المسيء والتصدي له (٢٠٢٣)، تُطلع الإدارة على التقارير المدعومة وغير المدعومة بالأدلة التي تتعلق بادعاءات التحرش وإساءة استخدام السلطة والتمييز (تم الاطلاع في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦).

١٥ يُقاس أداء المكتب وأثره باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تتعلق بالقضايا وبغير القضايا. والمؤشرات الخاصة بتقنيات المكتب وقدراته المتعلقة بالتحقيق تُحفظ داخلياً.

الأنشطة المتعلقة بالقضايا

١٠٥- تناول مكتب التحقيقات ١١٧٤ قضية في عام ٢٠٢٥، بما في ذلك ٦٥٦ قضية رُحلت من عام ٢٠٢٤ و ٥١٨ قضية جديدة وردت في عام ٢٠٢٥. ومن بين القضايا المغلقة التي بلغ عددها ٦٣٦ قضية، اتخذ القرار النهائي بشأن ٥٣٤ قضية عند الاستلام (عن طريق الفرز أو المراجعة الأولية)، وبشأن ١٠٢ قضية في مرحلة التحقيق، من بينها ٤٤ قضية (٤٣٪) مدعومة بالأدلة.

الجدول ٣: عدد القضايا، ٢٠٢٣-٢٠٢٥

عدد القضايا	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
القضايا المرحلة	٧١٧	٧١٩	٦٥٦
عدد القضايا الواردة	٧٤٠	٦٥٢	٥١٨
إجمالي عدد الادعاءات المَحالة إلى التحقيق	١ ٤٥٧	١ ٣٧١	١ ١٧٤
عدد القضايا المغلقة	(٧٣٨)	(٧١٥)	(٦٣٦)
القضايا المتبقية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥	٧١٩	٦٥٦	٥٣٨
عدد القضايا المغلقة بعد اكتمال التحقيق، ومنها:	٩٢	١١٦	١٠٢
المدعوم بالأدلة	٣٦	٣٤	٤٤
غير المدعوم بالأدلة	٥٦	٦٤	٥٨

١٠٦- وفي عام ٢٠٢٥، نظر مكتب التحقيقات في عدد من القضايا أقل بنسبة ١٤٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٤، وأغلق عدد منها يزيد بنسبة ٢٪ على عددها الإجمالي في عام ٢٠٢٤، من حيث النسبة الإجمالية للقضايا المنظور فيها. وظل العدد الإجمالي للقضايا التي نُظر فيها كبيراً جداً، حيث مازالت ٧٩ (١٢٪) من أصل ٦٣٦ قضية من القضايا التي أُغلقت تعود إلى أكثر من ثلاث سنوات.

١٠٧- وظل مكتب التحقيقات يتلقى قدراً كبيراً من التقارير والاستفسارات غير المتعلقة بسوء السلوك، ويعود ذلك في جزء منه إلى الحملة الناجحة التي شنتها المنظمة لتعزيز "ثقافة عدم السكوت". وشملت هذه التقارير المتعلقة بإدارة الأداء، والنزاعات المتعلقة بالعمل، والشكاوى المتعلقة بعمليات التوظيف أو المشتريات، التي تقع خارج نطاق صلاحياتها.

١٠٨- واستجابةً لذلك، بسّط مكتب التحقيقات إجراءات الاستلام لتشمل الاستفادة من أحد عوامل الذكاء الاصطناعي في مرحلة الفرز. كما طُبّق معايير موحدة صارمة وقائمة على المخاطر في مرحلة الاستلام، لمنع التحقيق غير اللازم في القضايا غير المتعلقة بسوء السلوك، والحد من التحقيقات التي لا يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها، وإحالة القضايا التي قد لا يمثل التحقيق الخيار الأنسب لها. وفي حال التقارير التي يُفضّل أن تنتظر فيها مكاتب أخرى، ينسّق مكتب التحقيقات مع شركائه في المساءلة للدعوة إلى التسوية غير الرسمية وطرق بناء القدرات التنظيمية.

١٠٩- ونسّق مكتب التحقيقات مع المكاتب المعنية في المنظمة لاقتراح استخدام "خطابات الاختيار" التي وافق المدير العام على إخضاعها للاختبار التجريبي، في نيسان/ أبريل ٢٠٢٥. وخطاب الاختيار هو أداة يمكن للموظف الذي توجد أدلة دامغة على ارتكابه لإساءة السلوك التي لا تخضع لسياسات عدم التسامح إطلاقاً التي تعتمدها المنظمة، أن يختار تلافي التحقيق بالخضوع لقرار تأديبي يصدر عن الإدارة في إطار التسوية. ويتمشى هذا المشروع التجريبي مع برنامج العمل العام الرابع عشر للمنظمة، ٢٠٢٥-٢٠٢٨ الذي نص على أن المنظمة "ستطرح وتتفّذ أطراً محدّثة للمساءلة والتنظيم والسياسيات تنقل المنظمة بشكل كامل إلى نموذج مساءلة معاصر يتمشى مع أفضل الممارسات"، ومع تقرير التقييم الخارجي للجودة بشأن وظيفة التحقيق في المكتب الصادر في نيسان/ أبريل ٢٠٢٤. وقد تأخر اختبار هذه الآلية البديلة للمساءلة في عام ٢٠٢٥ نتيجة لعملية إعادة تحديد الأولويات في المنظمة، ويُتوقع استهلاكها في عام ٢٠٢٦.

١٦- قد تختلف الأرقام قليلاً عن الأرقام المسجلة في عام ٢٠٢٤، حيث أُعيد فتح بعض القضايا وغلقها عند الاستلام أو مراجعتها على أساس كل حالة على حدة.

١١٠- وبسبب القيود التي فُرضت على الميزانية وفجوات الموارد الناجمة عن إعادة تحديد أولويات الإدارات والعمليات والأفراد، إلى جانب زيادة تفويض السلطات، يتوقع مكتب التحقيقات زيادة عدد ادعاءات سوء السلوك المالي والسلوك المسيء. وتؤكد هذه العوامل مجتمعة ضرورة تنسيق المنظمة لتدابير المساواة البديلة، والتسوية النظامية غير الرسمية، والإجراءات الإدارية المبكرة، ولاسيما فيما يتعلق بتقارير الادعاءات الخاصة بالسلوك المسيء.

القضايا المستلمة

١١١- في عام ٢٠٢٥، ظلت المخالفات المالية (وعدم الامتثال للمعايير المهنية) السبب الأول للتقارير التي تُعرب عن القلق التي استلمت، حيث مثلت ٣٠٣ (٥٨٪) قضايا من أصل ٥١٨ قضية فُتحت، في مقابل ٣٢٩ (٥٠٪) قضية في عام ٢٠٢٤. وجاءت التقارير المتعلقة بالسلوك المسيء وسوء السلوك الجنسي في المرتبة التالية، حيث مثلت نحو ١٦٧ (٣٢٪) و ٤٨ (٩٪) قضية بالترتيب، من جميع القضايا المفتوحة.

١١٢- وفتح مكتب التحقيقات عدداً أقل بكثير من قضايا سوء السلوك الجنسي في عام ٢٠٢٥، وبلغ عددها ٤٨ قضية في مقابل ٩٩ قضية في عام ٢٠٢٤، و ١٧٢ قضية في عام ٢٠٢٣. ويتطبيق المعايير الصارمة المعمول بها عند استلام التقارير، استمر مكتب التحقيقات تدريجياً في فتح عدد أقل من القضايا المتعلقة بالسلوك المسيء، حيث فُتحت ١٦٧ قضية في عام ٢٠٢٥ (بانخفاض من ٢٢٦ قضية في عام ٢٠٢٤ و ٢٧٣ قضية في عام ٢٠٢٣).

الجدول ٤: القضايا المفتوحة في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥

نوع الادعاء	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
سوء السلوك المالي			
الفساد	١٣	٨٧	٢٨
الاختيال، السرقة/الاختلاس	١٥٥	١٤٤	١٤٤
عدم الامتثال للمعايير	١٢٧	٩٨	١٣١
سوء السلوك الجنسي			
الاستغلال والاعتداء الجنسيان	١٠٦	٤٢	٢٢
التحرش الجنسي	٦٦	٥٧	٢٦
السلوك المسيء			
الانتقام	٥٠	٢٢	١٥
التحرش وإساءة استعمال السلطة	٢٢٠	١٩٧	١٣٩
التمييز	٣	٧	١٣
المجموع	٧٤٠	٦٥٤	٥١٨

١١٣- وقد يُعزى الانخفاض في قضايا السلوك المسيء وسوء السلوك الجنسي المبَّغ عنها إلى سبب واحد أو أكثر مما يلي: إجراءات الإدارة الناجحة لمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتوعية بشأنها؛ والتنسيق بين مكتب التحقيقات والإدارة بشأن الإحالة إلى آليات التسوية غير الرسمية والإجراءات الإدارية المبكرة؛ ونهج مكتب التحقيقات المعدّل إزاء استلام التقارير والقضايا التي تستدعي التحقيق؛ وتحول الانتباه وضغوط التقارير نتيجة لعملية إعادة تحديد الأولويات في المنظمة.

١١٤- وفي عام ٢٠٢٥، استقبل مكتب التحقيقات مرة أخرى أكبر عدد من التقارير التي تُعرب عن القلق من إقليم شرق المتوسط والإقليم الأفريقي، حيث بلغت نسبة القضايا المفتوحة الواردة منها معاً ٥٩٪. ومثلت القضايا غير المتعلقة بالمنظمة (المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوكالة الدولية لبحوث السرطان، ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، وما إلى ذلك) نحو ٥٪ من مجموع القضايا الجديدة المفتوحة (٢٨ قضية).

الجدول ٥: القضايا المفتوحة حسب الموقع

المكتب الرئيسي	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
أفريقيا	٢٠٥	١٤٠	١٢٩
الأمريكتان ^أ	٣	٦	١
شرق المتوسط	٠	٢٣٨	١٧٦
أوروبا	٥١	٦٧	٣٤
جنوب شرق آسيا	٥٦	٧٧	٥٠
غرب المحيط الهادئ	٣٨	١٨	١٩
المقر الرئيسي	١٣٥	١٠٥	٨٦
المجموع للمنظمة	٤٨٨	٦٥١	٤٩٥
المركز الدولي للحوسبة	١	١	٤
برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز	٢٧	١٠	١٤
الوكالة الدولية لبحوث السرطان	٤	٥	٣
المرفق الدولي لشراء الأدوية	١٥	٦	٢
المجموع لغير المنظمة	٤٧	٢٢	٢٣
المجموع الكلي	٥٣٥	٦٧٣	٥١٨

أ تمثل "الأمريكتان" القضايا التي بُلغ عنها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثم أُحيلت بعد ذلك إلى مكتب التحقيقات في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

استكمال القضايا

١١٥- استمرت معالجة مكتب التحقيقات لقدر كبير من التقارير التي لا تتعلق بسوء السلوك أو التي قد لا يمثل التحقيق أفضل أسلوب للتعامل معها. فمن بين ٥٣٤ قضية أُغلقت عند استلامها، أُحيلت ٢١٦ قضية إلى الإدارة لاتخاذ إجراء بشأنها أو إلى مكاتب المنظمة الأخرى المعنية بالمساءلة، ما يشكل زيادة في القضايا المُحالَة بنسبة ٥٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ (٩٥ قضية).

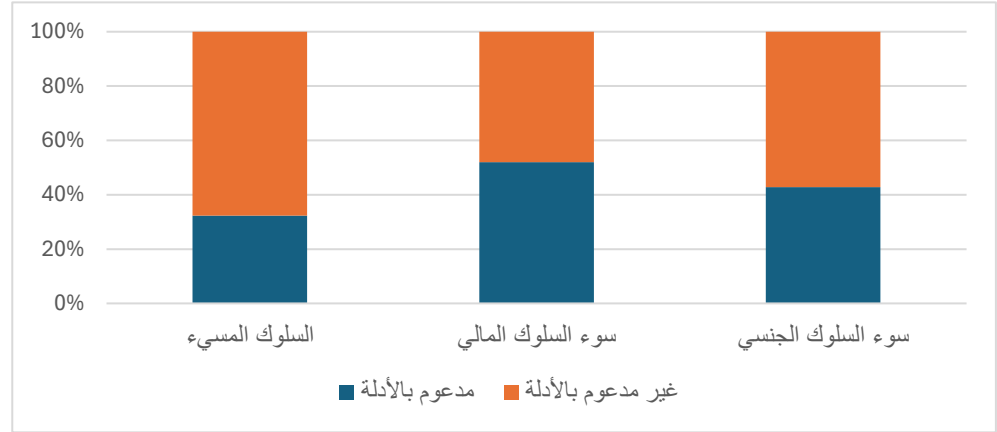
١١٦- ويستهدف مكتب التحقيقات الانتهاء من القضايا التي تُغلق عند استلامها في غضون ٣٠ يوماً (أي شهر واحد). وقد استغرق الانتهاء من هذه القضايا التي بلغ عددها ٥٣٤ قضية سبعة أشهر في المتوسط (تضمن ذلك قضايا مرحلة من عام ٢٠٢٤). ومع ذلك، فمن بين تلك القضايا، فُتحت ٢٧١ قضية (٥١٪) في عام ٢٠٢٥ وانتهت معالجتها في غضون شهرين.

١١٧- وانتهت معالجة ١٠٢ قضية في مرحلة التحقيق، أي ما يساوي نحو ٨٠٧٪ من مجموع عدد القضايا التي عُولجت في عام ٢٠٢٥. وعلى الرغم من تقليص حجم الفريق في عام ٢٠٢٥، ظلت نسبة القضايا التي خضعت للتحقيق إلى عدد الحالات التي عُولجت كما كانت في عام ٢٠٢٤ (١١٦ قضية).

١١٨- ومن بين ١٠٢ قضية خضعت للتحقيق، وقعت ٣٠ قضية في إقليم شرق المتوسط، و ٢٦ في الإقليم الأفريقي، و ١٥ في المقر الرئيسي، من بين غيرها من المواقع والكيانات التي تستضيفها المنظمة والوكالة الدولية لبحوث السرطان.

١١٩- وأصدر مكتب التحقيقات تقارير التحقيق المدعومة بالأدلة في ٤٤ من أصل ١٠٢ قضية خضعت للتحقيق في عام ٢٠٢٥، في مقابل ٣٤ من أصل ١١٦ قضية في عام ٢٠٢٤ و ٣٦ من أصل ٩٢ قضية في عام ٢٠٢٣ (انظر الجدول ٣). وترد تفاصيل جميع التقارير الصادرة حسب الحصيلة وفئة الادعاءات في الشكل ٣ والملحق ٥.

الشكل ٣: القضايا المغلقة في مرحلة التحقيق حسب فئة الادعاء والحصيلة



١٢٠- وبلغ مجموع الخسائر المالية للمنظمة (أي بما لا يشمل الكيانات التي تستضيفها المنظمة والوكالة الدولية لبحوث السرطان) وفقاً للأدلة الواردة في تقارير التحقيق ٢٣١,٠٧ ٨٣ دولار أمريكي. وتشمل هذه الخسائر، ولا تقتصر على، تلك التي تعود إلى مطالبات تعويض التكاليف الطبية الكاذبة المرتبطة بالتأمين الصحي لموظفي المنظمة. ويُسْتثنى منها النفقات التي لم تستطع التحقيقات قياسها بالاستناد إلى البيانات، والخسائر التي تلحق بالغير.

١٢١- وفي عام ٢٠٢٥، قام مكتب التحقيقات ببعثة واحدة مقارنةً ببعثتين في عام ٢٠٢٤، وأجرى تحقيقاً مشتركاً مع كيان آخر تابع للأمم المتحدة. ولم تصدر أي رسالة موجهة إلى الإدارة في عام ٢٠٢٥، وكانت رسالة واحدة قد صدرت في عام ٢٠٢٤.

١٢٢- وبلغ متوسط الزمن اللازم لاستكمال التحقيق في قضايا سوء السلوك الجنسي ٢٠ شهراً، وتجاوز بذلك غاية أربعة أشهر المحددة (١٢٠ يوماً)، وزاد في المتوسط خمسة أشهر على عام ٢٠٢٤. وبلغ الزمن اللازم لاستكمال معالجة القضايا المتعلقة بالسلوك المالي والسلوك المسيء في المتوسط ٣٤ شهراً، وتجاوز بذلك غاية ستة أشهر المحددة (١٨٠ يوماً). وفيما يتعلق بقضايا السلوك المسيء، استغرقت مدة أطول بتسعة أشهر في المتوسط لإغلاق قضية مقارنة بعام ٢٠٢٤، ولم تتغير المدة بالنسبة إلى قضايا سوء السلوك المالي.

١٢٣- ويُعزى طول المدة اللازمة للتحقيق في القضايا في جزء منه إلى الزيادة الحادة في عدد القضايا التي وردت وتعين التحقيق فيها بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٢، والتي شكّلت في عام ٢٠٢٥، ١٥٪ من مجموع القضايا. وفي المقابل، عند النظر إلى القضايا التي وردت واستُكمل التحقيق فيها في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، نجد أنها استغرقت ١٤ شهراً في المتوسط.

١٢٤- ويواصل مكتب التحقيقات استلام ومعالجة العديد من التقارير التي تقع خارج نطاق ولايته، والتي لا يمكن لنموذج أعمال التحقيق الحالي الذي يركّز على الاستشاريين أن يتحمّل عبئها. فالاعتماد المفرط على المحققين الخارجيين يُعرّض القضايا عند الاستلام مباشرة أو التحقيق للتأخير بسبب الفواصل الزمنية الإلزامية بين عقود الاستشاريين، وتناقصهم الطبيعي وتبديلهم، وخبرتهم الميدانية أو الخاصة بالمهام ومعرفتهم بالمنظمة أو الأمم المتحدة التي كثيراً ما تكون محدودة، والفجوات في المهارات التي يتعدّر التدريب عليها.

١٧ لا يُعد معدل القضايا المدعومة بالأدلة مؤشراً على الأداء.

١٨ بلغ مجموع الخسائر التي لحقت بكيان أو أكثر من كيانات الأمم المتحدة الأخرى ٦٩ ٠٠٠ دولار أمريكي (٢٠٢٥).

١٢٥- وتسهم عوامل أخرى متعلقة بالقضايا وبغير القضايا في مدة التحقيق، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، مدى تعاون المشاركين في التحقيق وسرعته، ومدى تعقيد القضية، ومتطلبات العدالة الإجرائية، والعوامل البيئية التي تؤثر على القضية أو على تعاون المشاركين في التحقيق (عملية المواءمة في المنظمة؛ ومناطق النزاع).

الخدمات الأخرى بخلاف القضايا

الخدمات الاستشارية

١٢٦- في عام ٢٠٢٥، استجاب مكتب التحقيقات لعشرات طلبات الحصول على المشورة أو التوضيح أو المعلومات بهدف دعم المنظمة في المسائل التي تتعلق بالمساءلة وإدارة المخاطر. وشملت هذه الطلبات ٢٢ استشارة تتعلق باتفاقات الجهات المانحة أو الاتفاقات بين الوكالات، و ١١٠ فحوص للمخالصة المتعلقة بترقية الموظفين أو استقالتهم، ومشاركين عمل فيهما المكتب بصفة مراقب لعملية وضع المنظمة لسياسة جديدة.

خدمات الإبلاغ

١٢٧- فضلاً عن لوحات متابعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتاحة للعموم التي تُحدَّث شهرياً، أبلغ مكتب التحقيقات بشأن وظائفه الخاصة بالرقابة الداخلية والخارجية في العديد من المناسبات، بما في ذلك إبان انعقاد جلستي إحاطة للدول الأعضاء، وجلستين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وجلستين للجنة الاستشارية للخبراء المستقلين، وجلستين للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وجلسة للجنة الرقابة العالمية على التأمين الصحي للموظفين. كما استجاب مكتب التحقيقات لخمسة طلبات من مراجع الحسابات الخارجي؛ وعقد اجتماعات بشأن الاستفسارات المتعلقة بإبلاغ الجهات المانحة أو تولى الرد عليها أو معالجتها.

التعاون والتواصل

١٢٨- تعاون مكتب التحقيقات بعقد اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات المخصصة مع شركائه في مجال المساءلة مثل إدارة الأخلاقيات وإدارة المخاطر والعناية الواجبة والجهات الفاعلة غير الدول (مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، سابقاً)، وأمين المظالم، ووحدة تنسيق سياسات الموارد البشرية والعدل الداخلي، ومكتب المستشار القانوني، والفريق المعني بمنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له التابع لإدارة الشؤون الجنسانية والإنصاف والحقوق وسوء السلوك الجنسي. وشمل ذلك العمل مع الفريق المعني بمنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له لصقل البنود المتعلقة بسوء السلوك الجنسي الواردة في عقود الشركاء المنفذين، ومع وحدة تنسيق سياسات الموارد البشرية والعدل الداخلي ومكتب المستشار القانوني في وضع تدابير بديلة (مثل خطابات الاختيار) وتدابير غير رسمية (بشأن تقارير عدم إساءة السلوك، مثلاً) للتسوية ومعايير لتحسين معالجة التدابير الوقائية مع إدارة الأخلاقيات وإدارة المخاطر والعناية الواجبة والجهات الفاعلة غير الدول.

١٢٩- وقدم مكتب التحقيقات تسعة عروض وجلسات توعية إلى المكاتب الإقليمية والقطرية، شملت ٢٩٤ فرداً من الموظفين، من بينهم ١٩ رئيساً للمكاتب. وعُقدت سبعة اجتماعات للتخطيط والتنسيق مع الزملاء في الخط الثاني، تناولت الروابط بين التحقيقات وإدارة الموارد البشرية والامتثال.

١٣٠- وقدم مكتب التحقيقات المساعدة بشأن الاستدلال الرقمي الجنائي لثلاثة من النظراء المعنيين بالتحقيق في الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٥. وتعاون مع خمسة من النظراء المعنيين بالتحقيق في منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في إعداد أداة الذكاء الاصطناعي المساعدة وتحسينها، في مرحلة الاستلام وسائر مراحل دورة التحقيق، بغية تلافي ازدواجية الجهود.

١٣١- وشارك مكتب التحقيقات في ١٠ اجتماعات لممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالسلوك المسيء، وبوصفه عضو الفريق العامل المعني بأوجه الكفاءة الاستراتيجية. كما حضر مؤتمرين جمعا النظراء المعنيين بالتحقيقات من الأمم المتحدة والجهات المانحة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، عُقد أولهما في جنيف في حزيران/ يونيو ٢٠٢٥، وعُقد الثاني الذي قدم أثناءه عرضاً في الصين في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥.

تقييم المخاطر المؤسسية

١٣٢- يشكّل الاستعراض المنهجي لسجل المخاطر في الدوائر والوحدات المقرر خضوعها للمراجعة جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط في جميع عمليات المراجعة التي يجريها المكتب. ويشتمل نطاق اختبار هذه الجوانب من عملية إدارة المخاطر (التوعية بالمخاطر وتحديدها وتخفيف وطأتها)، حسب الاقتضاء، على مواعمة المخاطر المحددة في سجل المخاطر مع تلك الواردة في تقارير الميزانية البرمجية ذات الصلة.

١٣٣- و"المخاطر الرئيسية" للمنظمة ١٩ التي حددتها الإدارة، هي المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتتطلب المواعمة والتنسيق في استجابتها والتخفيف من آثارها على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة. وهي مستمدة من تحديد هرمي للمخاطر "من القاعدة إلى القمة" كما هو مبين في أداة إدارة المخاطر المؤسسية التابعة للمنظمة، تُستكمل بمراجعة "من القمة إلى القاعدة" تجريها اللجنة العالمية لإدارة المخاطر التابعة للمنظمة، لضمان اكتمال مشهد المخاطر الخاص بالمنظمة.

١٣٤- وتلبيةً للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، حلّ المكتب أعمال المراجعة المنفّذة في عام ٢٠٢٥ وفي السنوات السابقة، وكذلك الأعمال المخطط لها في عام ٢٠٢٦، في مقابل المخاطر الرئيسية للمنظمة. وترد النتائج في الملحق ٦. وسيتواصل التخطيط المفصّل لأعمال المكتب وفقاً لهذه المخاطر الرئيسية ووفقاً لمتابعة التوصيات ذات الصلة بشأن المخاطر الكبيرة وإجراءات الاستجابة للمخاطر التي تحددها الإدارة.

إقليم الأمريكتين

١٣٥- فيما يتعلق بإقليم الأمريكتين، أعد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات التابع للمكتب الصحي للبلدان الأمريكية مسودة تقرير للجنة التنفيذية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٢٥. وبناءً على أنشطة المراجعة الداخلية التي نفذها المكتب في عام ٢٠٢٥ وعلى مشاركته في العمل اليومي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (بما في ذلك دور موظفيه بصفته مراقبين في اللجان الداخلية والأفرقة العاملة)، يرى المكتب إلى أن إطار الرقابة الداخلية للمكتب الصحي للبلدان الأمريكية واصل في عام ٢٠٢٥ تقديم ضمانات معقولة لدقة المعاملات والأصول والخصوم وحسن توقيت تسجيلها، وحماية الأصول. ولم يعط مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقييماً غير مرضٍ لأي من مهام المراجعة الداخلية في عام ٢٠٢٥ - وهي السنة الثامنة على التوالي التي لم تُسجل فيها تقييمات غير مرضية بصفة عامة والسنة التاسعة على التوالي التي لم تُسجل فيها تقييمات غير مرضية لعمليات المراجعة على المستوى القطري.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٣٦- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم توجيهات فيما يتعلق بالسؤالين التاليين:

- ما هي المعلومات أو التحليلات الإضافية الناشئة عن عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي يمكن إدراجها في التقارير المستقبلية لمساعدة الدول الأعضاء في تقييمها للرقابة الداخلية الشاملة، وإدارة المخاطر وبيئة الحوكمة في المنظمة؟
- هل هناك أي مجالات أو مسائل معينة قد تطلب الدول الأعضاء من المكتب النظر في تضمينها في خطة عمله لعام ٢٠٢٧؟

الملحق ١

حالة توصيات المراجعة الداخلية المفتوحة، في شباط/ فبراير ٢٠٢٦

رقم المراجعة	عنوان المراجعة	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد التوصيات	لم يكن بعد موعد تنفيذها	لم يبدأ التنفيذ، فات موعد تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	أُغْلِقَتْ	معدل التنفيذ (باستثناء التي لم يكن موعداً بعد)	النسبة المئوية للتنفيذ المتأخر*	المخاطر المتبقية العالية المتأخرة غير المغلقة	التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة
تقارير المراجعة الخاصة بخطة العمل لعام ٢٠٢١												
١٢٠٦/٢١	المنظمة في زمبابوي	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠٦/٢٠٢١	٣٢	٠	٠	١	٣١	%٩٧	%٣	١	لم تُغلق أي توصيات أثناء الفترة
١٢٠٧/٢١	مراجعة ضوابط إدارة الوصول بكلمات المرور والوصول المميز	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	٠٩/٢٠٢١	١٥	٠	١	٦	٨	%٥٣	%٤٧	٢	أُغْلِقَتْ ٣ توصيات أثناء الفترة
١٢١٧/٢١	إجراءات معالجة مواطن الضعف المرتبطة بأمن الفضاء الإلكتروني	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	٠٦/٢٠٢٢	١٠	٠	٠	٦	٤	%٤٠	%٦٠	١	لم تُغلق أي توصيات أثناء الفترة
تقارير المراجعة الخاصة بخطة العمل لعام ٢٠٢٢												
١٢٣٧/٢٢	مراجعة وحدة الموارد البشرية العالمية في مركز الخدمات العالمي	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	٠٩/٢٠٢٢	١٢	٠	١	٠	١١	%٩٢	%٨	٠	لم تُغلق أي توصيات أثناء الفترة
١٢٣٣/٢٢	مراجعة تقرير المنظمة عن النتائج للثلاثية ٢٠٢٠-٢٠٢١	المدير العام	١١/٢٠٢٢	١٧	٠	٠	١	١٦	%٩٤	%٦	٠	أُغْلِقَتْ ١٣ توصيات أثناء الفترة
١٢٣٩/٢٢	مكتب المنظمة القطري في ليبيا	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	٠١/٢٠٢٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغْلِقَتْ المراجعة أثناء الفترة
١٢٤٠/٢٢	مكتب المنظمة القطري في الكاميرون	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠١/٢٠٢٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغْلِقَتْ المراجعة أثناء الفترة
١٢٣٤/٢٢	المنظمة في اليمن	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	٠١/٢٠٢٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغْلِقَتْ المراجعة أثناء الفترة

١٢٤٣/٢٢	حوكمة البيانات في شعبة البيانات والدراسات التحليلية والتنفيذ لتحقيق الأثر	المدير العام المساعد/ النظم الصحية والإتاحة والبيانات	٠٦/٢٠٢٣	٧	٠	٠	٧	٠	٠	٠	%٠	%١٠٠	٣	لم تُغلق أي توصيات أثناء الفترة
تقارير المراجعة الخاصة بخطة العمل لعام ٢٠٢٣														
١٢٤٨/٢٣	مكتب المنظمة القطري في تيمور - ليشتي	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	١٠/٢٠٢٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٥٠/٢٣	الأمن العالمي للمنظمة	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	٠٩/٢٠٢٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٥٢/٢٣	مراجعة إدارة مخاطر الأطراف الخارجية في تكنولوجيا المعلومات	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	١٢/٢٠٢٣	٧	٠	٢	٥	٠	%٠	%١٠٠	٠	٠	٠	لم تُغلق أي توصيات أثناء الفترة
١٢٥٤/٢٣	المنظمة في أفغانستان	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	٠٩/٢٠٢٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٥٧/٢٣	شعبة إتاحة الأدوية والمنتجات الصحية في المقر الرئيسي	المدير العام المساعد/ النظم الصحية والإتاحة والبيانات	١٢/٢٠٢٣	٢٩	٠	٠	٣	٢٦	%٩٠	%١٠	٠	٠	٠	أُغلقت ٨ توصيات أثناء الفترة
١٢٥٩/٢٣	برنامج المنظمة للطوارئ الصحية في المقر الرئيسي	المدير العام المساعد/ برنامج المنظمة للطوارئ الصحية	١٢/٢٠٢٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٦٠/٢٣	مكتب المنظمة القطري في إثيوبيا	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠٢/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٦٦/٢٣	المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠٢/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٦٥/٢٣	شعبة الشؤون الإدارية والمالية في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	٠٢/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٦٢/٢٣	مراجعة مركز العمليات الأمنية	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	٠٤/٢٠٢٤	٥	٠	٠	٥	٠	%٠	%١٠٠	٠	٠	٠	لم تُغلق أي توصيات أثناء الفترة
١٢٦٨/٢٣	التأمين الصحي لموظفي المنظمة	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	١٠/٢٠٢٤	١٠	٢	٦	٢	٠	%٠	%٨٠	١	١	١	لم تُغلق أي توصيات أثناء الفترة

تقارير المراجعة الخاصة بخطة العمل لعام ٢٠٢٤											
١٢٢٧/٢٤	مكتب المنظمة القطري في مالي	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠٨/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٧٠/٢٤	المنظمة في الفلبين	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	٠٧/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٧١/٢٤	مكتب المنظمة القطري في أذربيجان	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأوروبا	٠٧/٢٠٢٤	٢٥	٠	٠	٤	٢١	%٨٤	%١٦	١
١٢٧٢/٢٤	المراجعة المتكاملة لشعبة العلوم	كبير المختصين في الشؤون العلمية	٠٧/٢٠٢٤	٢٢	٠	١	٩	١٢	%٥٥	%٤٥	٠
١٢٧٥/٢٤	المنظمة في الجمهورية العربية السورية	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	٠٩/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٧٦/٢٤	مكتب المنظمة القطري في السودان	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	١١/٢٠٢٤	٢٩	٠	٣	٥	٢١	%٧٢	%٢٨	٤
١٢٧٧/٢٤	مكتب المنظمة القطري في ملديف	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	٠٩/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٨١/٢٤	المنظمة في العراق	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	١٢/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٨٤/٢٤	مكتب المنظمة القطري في زامبيا	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	١٢/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٨٦/٢٤	مكتب المنظمة القطري في ميانمار	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	١٢/٢٠٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
١٢٨٧/٢٤	المنظمة في جنوب السودان ***	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	١٢/٢٠٢٤	٣٤	٠	٠	١٠	٢٤	%٧١	%٢٩	٠
١٢٨٨/٢٤	مكتب المنظمة القطري في جمهورية تنزانيا المتحدة ***	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠٥/٢٠٢٥	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة

تقارير المراجعة الخاصة بخطة العمل لعام ٢٠٢٥											
٠٠١/٢٥	مكتب المنظمة القطري في جمهورية إيران الإسلامية	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	٠٢/٢٠٢٦	٢٥	٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	لم يحن موعدها بعدُ
٠٠٢/٢٥	إدارة المخاطر المؤسسية	المدير العام	٠٨/٢٠٢٥	١٠	١٠	٠	٠	٠	١٠	٠	لم يحن موعدها بعدُ
٠٠٣/٢٥	مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأوروبا	٠٥/٢٠٢٥	١٨	٤	١	٨	٥	٣٦%	٥٠%	أغلقت ٥ توصيات أثناء الفترة
٠٠٤/٢٥	مكتب المنظمة القطري في منغوليا	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	٠٨/٢٠٢٥	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أغلقت المراجعة أثناء الفترة
٠٠٥/٢٥	مراجعة مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠٥/٢٠٢٥	٢١	٠	٠	٢	١٩	٩٠%	١٠%	أغلقت ١٩ توصيات أثناء الفترة
٠٠٧/٢٥	مكتب المنظمة القطري في السنغال	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠٧/٢٠٢٥	١٣	٠	٠	١٣	٠	٠%	١٠٠%	تجري متابعة ١٣ توصية متأخرة
٠٠٨/٢٥	مكتب المنظمة القطري في جيبوتي	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	٠٦/٢٠٢٥	١٣	٣	١	٦	٣	٣٠%	٥٤%	أغلقت ٣ توصيات أثناء الفترة
٠٠٩/٢٥	المنظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	٠٩/٢٠٢٥	٢٠	٨	٢	٥	٥	٤٢%	٣٥%	أغلقت ٥ توصيات أثناء الفترة
٠١١/٢٥	المراجعة الشاملة لخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح في المنظمة	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	١١/٢٠٢٥	٧	٧	٠	٠	٠	١٠٠%	٠%	لم يحن موعدها بعدُ
٠١٣/٢٥	المنظمة في تايلند	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	٠٧/٢٠٢٥	١٣	١	٠	٤	٨	٦٧%	٣١%	أغلقت ٨ توصيات أثناء الفترة
٠١٥/٢٥	المدفوعات الرقمية في مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا**	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لم تصدر مسودة التقرير بعد
٠١٦/٢٥	مكتب المنظمة القطري للمنظمة في كوت ديفوار	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠٩/٢٠٢٥	٨	٤	٠	١	٣	٧٥%	١٣%	أغلقت ٣ توصيات أثناء الفترة
٠١٧/٢٥	مكتب المنظمة القطري في بولندا	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأوروبا	٠٩/٢٠٢٥	٨	٢	٦	٠	٠	٠%	٧٥%	لم تُغلق أي توصيات أثناء الفترة
٠١٨/٢٥	المنظمة في الصومال	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	١١/٢٠٢٥	١٩	١٩	٠	٠	٠	١٠٠%	٠%	لم يحن موعدها بعدُ

٠١٩/٢٥	مكتب المنظمة القُطري في تركيا	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأوروبا	١١/٢٠٢٥	١٢	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	لم يحن موعدها بعدُ
٠٢٠/٢٥	مراجعة تنفيذ نظام إدارة الأعمال**	المدير العام المساعد/ العمليات المؤسسية	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لم تصدر مسوّدَة التقرير بعد
٠٢١/٢٥	مكتب المنظمة القُطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لأفريقيا	٠١/٢٠٢٦	١٥	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	لم يحن موعدها بعدُ
٠٢٣/٢٥	مكتب المنظمة القُطري في بنغلاديش	المدير الإقليمي/ المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	٠١/٢٠٢٦	١٧	١٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	لم يحن موعدها بعدُ
مجموع التوصيات			٤٧٣	١٢٩	٢٤	١٠٣	٢١٧			١٨		
										٪٣,٨		
				٪١٠٠	٪٢٧,٣	٪٥,١	٪٢١,٨					

* غير مغلقة تعني إما لم تبدأ وإما قيد التنفيذ.

**** لا يزال التقرير قيد الإعداد.**

*** في شباط/فبراير ٢٠٢٥، كان التقرير لايزال قيد الإعداد (من هنا جاء التناقض في مجموع عدد التوصيات بين الوقت الحالي والتحديث السابق، إن وُجد).

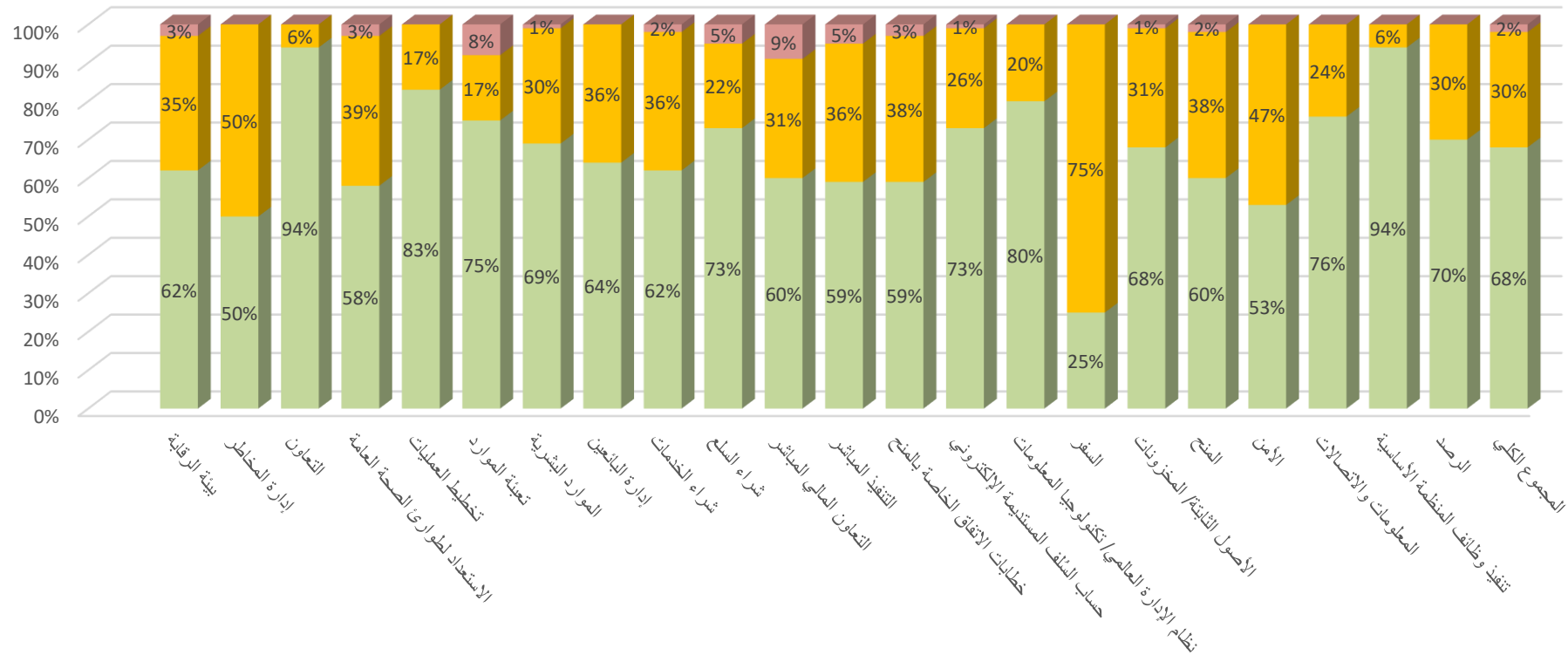
مفتاح الرموز اللونية

عدد السنوات منذ صدور التقرير	المعايير
٠,٨	صدور التقرير الختامي منذ أقل من سنة
من ١,١ إلى ١,٣	صدور التقرير الختامي منذ فترة تتراوح بين سنة واحدة و ١,٣ سنة (١,٣ سنة هي وقت الإغلاق المستهدف لمراجعة يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية)
أكثر من ١,٣	صدور التقرير الختامي منذ فترة تزيد على ١,٣ سنة (أي تزيد على وقت الإغلاق المستهدف لمراجعة يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية)
معدل التنفيذ	المعايير
أكثر من ٨٥%	معدل التنفيذ أكثر من ٨٥%
من ٥٠% إلى ٨٥%	معدل التنفيذ بين ٥٠% و ٨٥%
أقل من ٥٠%	معدل التنفيذ أقل من ٥٠%
النسبة المئوية للتنفيذ المتأخر *	المعايير
أكثر من ٥٠%	المتأخر أكثر من ٥٠%
من ١٥% إلى ٥٠%	المتأخر بين ١٥% و ٥٠%
أقل من ١٥%	المتأخر أقل من ١٥%
المخاطر المتبقية العالية المستوى المتأخرة غير المغلقة	المعايير
لا ينطبق	لم يحن بعد موعد الرد من الكيان الخاضع للمراجعة
١ أو أكثر	هناك توصية أو أكثر ذات مستوى عال من الأهمية متأخرة
٠	هناك توصية أو أكثر ذات مستوى عال من الأهمية متأخرة

الملحق ٢ ألف

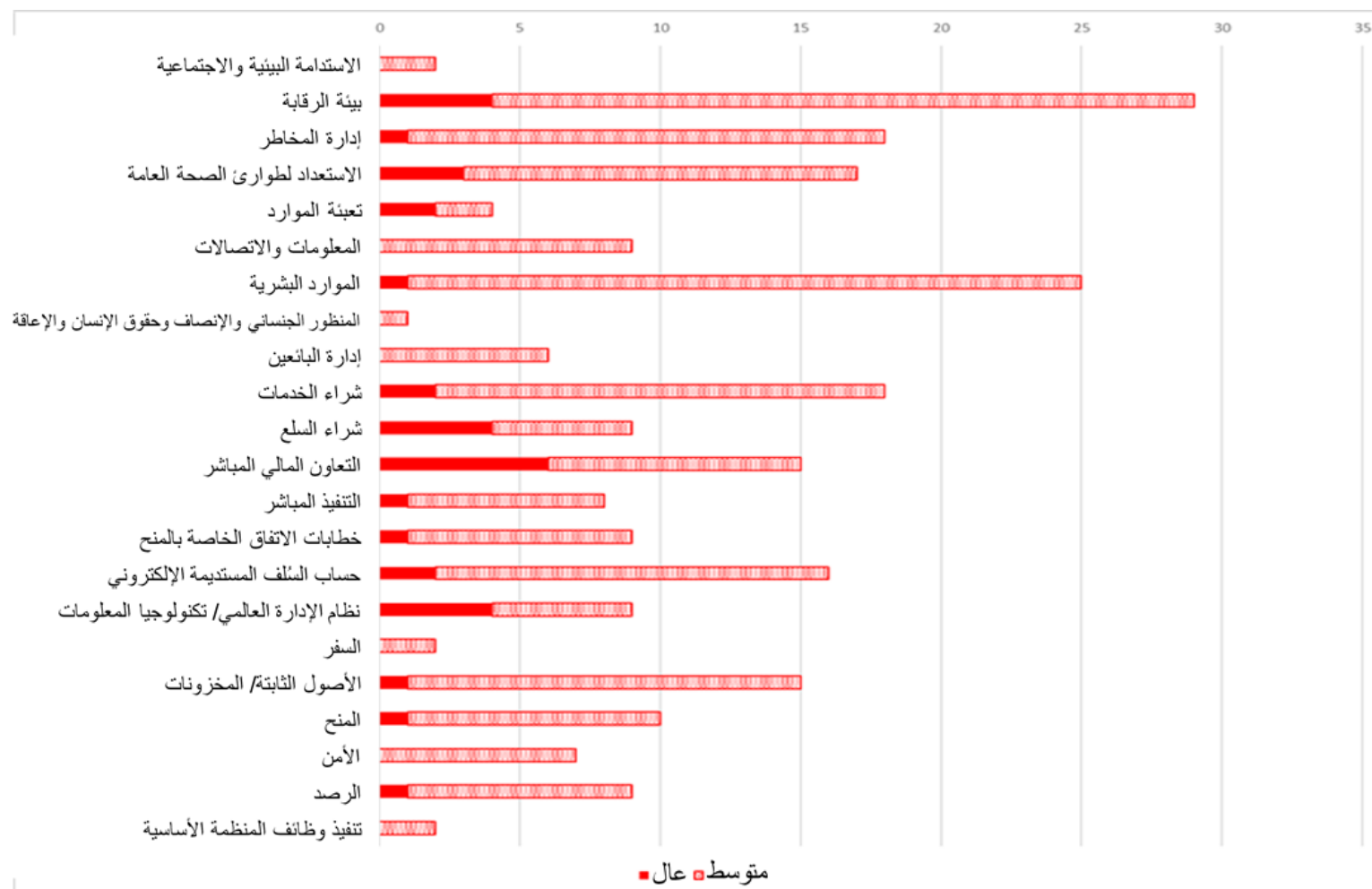
تفصيل ضوابط المراجعة التي خضعت للاختبار في عام ٢٠٢٥، حسب فئة مخاطر المراجعة وفعالية الرقابة والمخاطر المتبقية

غير فعال وينطوي على مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية غير فعال فعال



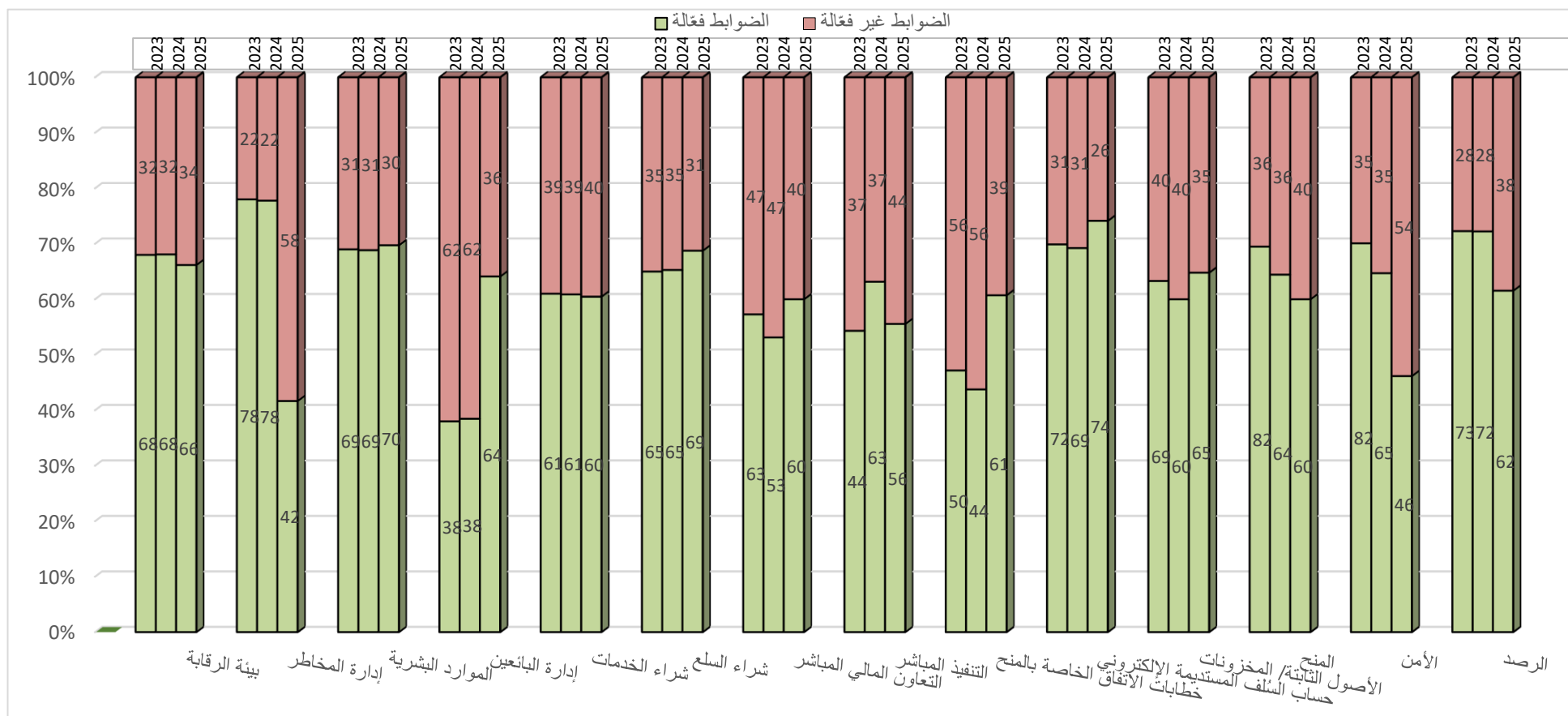
الملحق ٢ ب

تفصيل توصيات المراجعة الداخلية حسب مجال المراجعة والمخاطر المتبقية



الملحق ٣ ألف

الاتجاهات المسجلة في فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في مراجعة المكاتب القطرية للمنظمة التي أُجريت في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥



الملحق ٣ ب

فعالية تطبيق الضوابط الداخلية، على النحو الوارد في القسم التشغيلي من عمليات مراجعة المكاتب القطرية التي أُجريت في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥

ملخص فعالية الضوابط الداخلية، على نطاق المنظمة، حسب الإقليم، في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥						
غرب المحيط الهادئ (٣ مراجعات)	جنوب شرق آسيا (٥ مراجعات)	أوروبا (٤ مراجعات)	شرق المتوسط (٩ مراجعات)	أفريقيا (١١ مراجعة)	منظمة الصحة العالمية (٣٢ مراجعة)	فعالية الرقابة العامة في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥
%٥٧	%٧٢	%٥٥	%٦٧	%٦٤	%٦٤	بيئة الرقابة
%٥٥	%٧٩	%٥٤	%٦١	%٧١	%٦٨	إدارة المخاطر
%٤٣	%٥٦	%٥٦	%٧٨	%٦٧	%٦٢	الموارد البشرية
%٦١	%٨٥	%٤٨	%٦٩	%٧٧	%٦٩	إدارة شؤون الموردين
%٥٠	%٥٣	%٢٥	%٧٦	%٤٩	%٥١	شراء الخدمات
%٥٠	%٦٥	%٢٩	%٦٣	%٦٥	%٥٩	شراء السلع
%٥٨	%٨٨	%٦٣	%٦٧	%٦٣	%٦٨	التعاون المالي المباشر
%٤٢	%٦٧	%٥٧	%٥٧	%٦٠	%٥٩	التنفيذ المباشر
لم يخضع للاختبار	%٦٠	لم يخضع للاختبار	%٦٦	%٥٢	%٥٨	خطابات الاتفاق الخاصة بالمنح
%٣٣	%٧٨	%٤٦	%٥٧	%٦٣	%٥٩	حساب السلف المستديمة الإلكتروني
%٨٨	%٧٤	%٨٠	%٦٦	%٦٧	%٧٢	الأصول الثابتة/ المخزونات
%٥٦	%٧١	%٦٤	%٥٦	%٦٢	%٦٢	المنح
%٥٠	%٨٥	%٥٧	%٦٨	%٦٥	%٦٦	الأمن
%٥٦	%٧١	%٦٤	%٥٦	%٦٢	%٦٢	الرصد
%٥٠	%٨٥	%٥٧	%٦٨	%٦٥	%٦٦	

الملحق ٤

قائمة عمليات المراجعة التي أُغلقت منذ شباط/ فبراير ٢٠٢٥ (في شباط/ فبراير ٢٠٢٦)

رقم المراجعة	عنوان المراجعة	تاريخ التقرير الختامي	تاريخ الإغلاق	عدد الأشهر اللازمة لإغلاق المراجعة
١٢٣٤/٢٢	المنظمة في اليمن	٠٢/٢٠٢٣	٠٧/٢٠٢٥	٢٩
١٢٣٩/٢٢	مكتب المنظمة القطري في ليبيا	٠١/٢٠٢٣	٠٦/٢٠٢٥	٢٩
١٢٤٠/٢٢	مكتب المنظمة القطري في الكاميرون	٠١/٢٠٢٣	٠٧/٢٠٢٥	٣٠
١٢٤٨/٢٣	مكتب المنظمة القطري في تيمور - ليشتي	١٠/٢٠٢٣	٠٤/٢٠٢٥	١٨
١٢٥٠/٢٣	الإدارة العالمية للأمن في المنظمة	٠٩/٢٠٢٣	٠٩/٢٠٢٥	٢٤
١٢٥٤/٢٣	مكتب المنظمة القطري في أفغانستان	٠٩/٢٠٢٣	١٠/٢٠٢٥	٢٥
١٢٥٩/٢٣	برنامج المنظمة للطوارئ الصحية في المقر الرئيسي	١٢/٢٠٢٣	٠٢/٢٠٢٦	٢٦
١٢٦٠/٢٣	مكتب المنظمة القطري في إثيوبيا	٠٢/٢٠٢٤	٠٧/٢٠٢٥	١٧
١٢٦٥/٢٣	شعبة الشؤون الإدارية والمالية في مكتب المنظمة الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	٠٣/٢٠٢٤	٠٥/٢٠٢٥	١٤
١٢٦٦/٢٣	مكتب المنظمة القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠٢/٢٠٢٤	٠١/٢٠٢٦	٢٣
١٢٧٠/٢٤	المنظمة في الفلبين	٠٧/٢٠٢٤	٠٨/٢٠٢٥	١٣
١٢٧٥/٢٤	المنظمة في الجمهورية العربية السورية	٠٩/٢٠٢٤	١٠/٢٠٢٥	١٣
١٢٧٧/٢٤	مكتب المنظمة القطري في مالي	٠٨/٢٠٢٤	٠٧/٢٠٢٨	٤٧
١٢٧٧/٢٤	مكتب المنظمة القطري في ملديف	٠٩/٢٠٢٤	٠٨/٢٠٢٥	١١
١٢٨١/٢٤	المنظمة في العراق	١٢/٢٠٢٤	١١/٢٠٢٥	١١
١٢٨٤/٢٤	مكتب المنظمة القطري في زامبيا	١٢/٢٠٢٤	١١/٢٠٢٥	١١
١٢٨٦/٢٤	مكتب المنظمة القطري في ميانمار	١٢/٢٠٢٤	٠٩/٢٠٢٥	٩
١٢٨٨/٢٤	مكتب المنظمة القطري في تنزانيا	٠٥/٢٠٢٥	٠١/٢٠٢٦	٨
٠٠٤/٢٥	مكتب المنظمة القطري في منغوليا	٠٨/٢٠٢٥	١١/٢٠٢٥	٣

الملحق ٥

تقارير التحقيقات (المدعومة بالأدلة) - المغلقة في عام ٢٠٢٥

رقم القضية	نوع الادعاء	أقدمية الموظف المعنى	الرتبة
٠٨٦-٢٠١٨	احتيايل	المستوى المتوسط	ف-٣
٠٦٢-٢٠٢٠	عدم الامتثال للمعايير المهنية	المستوى المتوسط	ف-٤
١١٠-٢٠٢٠	عدم الامتثال للمعايير المهنية	عامل منتسب	متدرب
٠٠٦-٢٠٢١	احتيايل	عامل منتسب	اتفاق للخدمات الخاصة
٠٣٠-٢٠٢١	احتيايل	رتبة عليا	ف-٥
٠٦٢-٢٠٢١	انتقام	رتبة عليا	مد-١
٠٧٢-٢٠٢١	احتيايل	رتبة مبتدئ	ع-٢
٠٧٤-٢٠٢١	احتيايل	رتبة مبتدئ	ع-٢
٠٧٥-٢٠٢١	احتيايل	رتبة مبتدئ	ع-٢
٠٧٦-٢٠٢١	احتيايل	رتبة مبتدئ	ع-٢
٠٧٧-٢٠٢١	احتيايل	رتبة مبتدئ	ع-٢
٠٧٨-٢٠٢١	احتيايل	المستوى المتوسط	ع-٦
٠٧٩-٢٠٢١	احتيايل	المستوى المتوسط	ف-٤
١٠٦-٢٠٢١	التحرش	رتبة عليا	ف-٥
١٢٢-٢٠٢١	إساءة استعمال السلطة	رتبة عليا	مد-٢
٠٧١-٢٠٢٢	التحرش	المستوى المتوسط	ف-٤
١٩٩-٢٠٢٢	تحرش جنسى	المستوى المتوسط	ف-٣
٢٢٥-٢٠٢٢	تحرش	رتبة عليا	مد-١
٢٣١-٢٠٢٢	احتيايل	رتبة عليا	ف-٥
٠٠٦-٢٠٢٣	احتيايل	رتبة عليا	ف-٥
٠١٧-٢٠٢٣	تحرش جنسى	رتبة عليا	ف-٥

رقم القضية	نوع الادعاء	أقدمية الموظف المعنى	الرتبة
٢٢٧-٢٠٢٣	إساءة استعمال السلطة	رتبة عليا	مد-١
٢٤٨-٢٠٢٣	احتيال	المستوى المتوسط	ع-٥
٣٦٦-٢٠٢٣	تحرش	المستوى التنفيذي	مدير إقليمي
٣٨٣-٢٠٢٣	تحرش	رتبة عليا	مد-١
٥٠٦-٢٠٢٣	تحرش جنسي	رتبة مبتدئ	م ف و-باء
٦٧١-٢٠٢٣	تحرش جنسي	رتبة عليا	ف-٦
٧٢٤-٢٠٢٣	تحرش جنسي	رتبة مبتدئ	م ف و-باء
٢٠٤-٢٠٢٤	احتيال	المستوى المتوسط	ع-٥
٢٢٩-٢٠٢٤	فساد	عامل منتسب	استشاري
٢٣٦-٢٠٢٤	احتيال	عامل منتسب	متعاقد فرد
٢٨٦-٢٠٢٤	عدم الامتثال للمعايير المهنية	عامل منتسب	اتفاق للخدمات الخاصة
٣٤٧-٢٠٢٤	تحرش	رتبة عليا	مد-١
٤٦٤-٢٠٢٤	استغلال وانتهاك جنسيان	عامل منتسب	استشاري
٥٥٩-٢٠٢٤	احتيال	المستوى المتوسط	ف-٤
٥٦٠-٢٠٢٤	تحرش جنسي	عامل منتسب	استشاري
٥٦٨-٢٠٢٤	عدم الامتثال للمعايير المهنية	رتبة مبتدئ	ف-٢
٥٧٧-٢٠٢٤	تحرش	رتبة عليا	ف-٥
٥٩٠-٢٠٢٤	احتيال	المستوى المتوسط	ف-٤
٦٤٧-٢٠٢٤	احتيال	عامل منتسب	اتفاق للخدمات الخاصة
٠٢٢-٢٠٢٥	عدم الامتثال للمعايير المهنية	المستوى المتوسط	ف-٤
١١٦-٢٠٢٥	احتيال	رتبة عليا	ف-٥
١٢٢-٢٠٢٥	تحرش جنسي	رتبة مبتدئ	مكافئ خ ع-٢
٣٧٣-٢٠٢٥	عدم الامتثال للمعايير المهنية	المستوى المتوسط	ف-٣

الملحق ٦

تقييم معدلات تغطية المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة^١ في عمليات المراجعة الداخلية التي أجريت مؤخراً

رقم الخطر	اسم الخطر	وصف الخطر	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمرتبطة بالمخاطر
١	تقويض الصحة العالمية وشرعية منظمة الصحة العالمية (بما في ذلك الاستقطاب المجتمعي)	وتتأثر الصحة العالمية وشرعية المنظمة (بما في ذلك الإقرار بدورها القيادي والتنسيقي في مجال الصحة الدولية) بعدم الاستقرار الجيوسياسي، والميزة نسبية غير المعترف بها من قبل الجهات الفاعلة الأخرى، و/أو التشكك في نهج تعددية الأطراف، الذي يؤثر سلباً على قدرتها على الاستفادة من الآليات القائمة على التوافق وجهودها المبذولة لتعبئة الموارد.	شملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة الضوابط الداخلية المتعلقة بالتنسيق على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة.
١-١	ضعف قدرات شركاء التنفيذ (بما في ذلك ضعف قدرات البلدان)	قد يؤدي الاعتماد على الشركاء المنفذين ذوي القدرات المحدودة والسريعة التراجع (بما في ذلك وزارات الصحة وأصحاب المصلحة على مستوى البلدان) إلى عدم اكتمال تنفيذ برامج المنظمة.	شملت عمليات المراجعة المتكاملة والتشغيلية إجراءات لمراجعة الضوابط الداخلية المتعلقة بقدرات الشركاء المنفذين على جميع المستويات. وأجريت مراجعة شاملة لخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح في عام ٢٠٢٥. وأجريت مراجعة استشارية للضمانات المتعلقة بالتعاون المالي المباشر، والتنفيذ المباشر، وخطابات الاتفاق الخاصة بالمنح في عام ٢٠٢٤.
٢-١	انعدام الثقة في العلم وفي المنظمة (يشمل ذلك المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة)	قد يؤدي انعدام الثقة في العلم وفي الأثر الإيجابي للأنشطة الصحية التي تضطلع بها المنظمة، مع تضخيم وسائل التواصل الاجتماعي لحملات المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة التي تستهدف الصحة، إلى انخفاض فعالية السياسات والمبادئ التوجيهية الصحية للمنظمة وقلة انتشارها في مجتمعات محلية معينة وفقدان ثقة الجمهور والدول الأعضاء.	يُعتمد إجراء مراجعة لأنشطة النشر في المنظمة على المستويات الثلاثة للمنظمة في عام ٢٠٢٦. وشملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة الضوابط الداخلية المتعلقة بالاتصالات. وأدرج مكتب خدمات الرقابة الداخلية المهمة الاستشارية في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي التي ستركز على الصحة الرقمية في جملة أمور، وتابع تنفيذ التوصية الواردة في مراجعة حوكمة البيانات (٢٠٢٣) التي شملت قضايا دقة البيانات الصحية ونزاهتها.

١ [المخاطر الرئيسية](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ١٢ أيار/ مايو ٢٠٢٥ (تم الاطلاع في ١١ شباط/ فبراير ٢٠٢٦).

رقم الخطر	اسم الخطر	وصف الخطر	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمرتبطة بالمخاطر
٣-١	المشاركة غير الفعالة مع الجهات الشريكة	قد يؤدي عدم فعالية استراتيجية ونموذج المشاركة مع الشريك إلى ازدواجية الجهود، وزيادة المنافسة بين وكالات الصحة، وعدم القدرة على استفادتها من نقاط القوة لدى بعضها البعض في معالجة المواضيع الصحية معالجة فعالة.	شملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة الضوابط الداخلية المتعلقة بالتنسيق وتعبئة الموارد على نطاق المستويات الثلاثة.
٤-١	المخاطر المتعلقة بالتواصل	يؤدي غياب استراتيجيات التواصل الداخلية والخارجية الفعالة إلى (١) عدم الاعتراف بالقيمة المضافة للمنظمة من جانب أصحاب المصلحة الآخرين، (٢) و/ أو عدم الاتساق في الاستجابة للمشكلات التي تنشأ على مستويات المنظمة الثلاثة.	يُعتمد إجراء مراجعة لأنشطة النشر في المنظمة على المستويات الثلاثة للمنظمة في عام ٢٠٢٦. شملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة الضوابط الداخلية المتعلقة بالاتصالات.
٢	التمويل غير المرن وغير المتوقع وغير المتنوع، إلى جانب التراجع الكبير في التمويل	يؤدي نقص التمويل المرن والمتوقع والاعتماد على عدد محدود من الجهات المانحة، إلى زيادة التعرض لتراجع التمويل الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على الوظائف الرئيسية والبرامج واستمرارية العمليات.	تُستعرض في عمليات المراجعة المتكاملة الوظيفة الأساسية للمنظمة المتمثلة في القيادة، بما في ذلك ما تبذله المنظمة من جهود للمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة والشركاء، وجهودها المبذولة لتعبئة الموارد. فضلاً عن ذلك، حدّث المكتب مصفوفة مخاطر المراجعة لقسم عمليات المراجعة المتكاملة المتعلقة بتعبئة الموارد في عام ٢٠٢٤، مع مراعاة "الموضوعين الشاملين المتمثلين في زيادة القدرة على التنبؤ، والمرونة، وزيادة التركيز على جمع الأموال على المستوى القطري، حيث يُتوقع زيادة الإمكانات وزيادة الفرص لإحداث الأثر"، وفقاً لاستراتيجية المنظمة لتعبئة الموارد. شملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة الجهود المبذولة في تعبئة الموارد. وُحدّثت مصفوفة المخاطر الخاصة بالمراجعة في عام ٢٠٢٤ لتجسّد المواضيع الشاملة لاستراتيجية المنظمة لتعبئة الموارد، بما في ذلك تسليط الضوء على الجهات المانحة والإقرار بمساهمة الشركاء. في عام ٢٠٢٥، استكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييم مدى نضج إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة. ويُعد هذا الخطر (التمويل) واحداً من أهم المخاطر. وصدرت عن مهمّة مكتب خدمات الرقابة الداخلية المذكورة أنفاً توصيات بشأن مشاركة الإدارة العليا بمزيد من الفعالية فيما يتعلق بجميع المخاطر الرئيسية، بما في ذلك هذا الخطر.

رقم الخطر	اسم الخطر	وصف الخطر	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمرتبطة بالمخاطر
٣	عدم القدرة على التحديد السريع لهيكل تنظيمي ملائم للغرض لتلبية احتياجات الصحة العامة ودستور المنظمة	عدم القدرة على التصميم السريع لهيكل تشغيلي ينهض بولاية المنظمة الدستورية في سياق عالمي متغير بسبب ما يلي: ١- التحديات التي يطرحها تحديد أولويات المجالات التقنية الاستراتيجية ٢- ضرورة اعتماد الابتكار في المسائل المتعلقة بالصحة (مثل الصحة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي)	شملت المراجعات المتكاملة والتشغيلية إجراءات لمراجعة الهيكل التنظيمي وخطة الموارد البشرية.
١-٣	التحول إلى نظام إدارة الأعمال	في سياق التغييرات التنظيمية الحالية، لم يحقق نظام إدارة الأعمال النتائج التشغيلية ونتائج الكفاءة المتوقعة، وأسفر ذلك عن فشله في دعم المنظمة في تلبية احتياجات الصحة العالمية الحالية.	شارك المكتب بصفة مراقب في اجتماعات مجلس برنامج نظام إدارة الأعمال. وفي عام ٢٠٢٥، قدم تقرير المراجعة بشأن حوكمة مشروع نظام إدارة الأعمال الذي اشتمل على التوصيات (٢٠٢٣). قُدِّمت مذكرة إلى المدير العام، ويُعْتَرَم مراجعة تحويل البيانات وإدارة الجودة في عام ٢٠٢٦ قبل تنفيذ الموجة الرابعة لنظام إدارة الأعمال. في عام ٢٠٢٥، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لتنفيذ نظام إدارة الأعمال (الربع الرابع). وأبلغت إدارة النظام بنتائج المراجعة والتوصيات. ومازال التقرير قيد النظر (في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦).
٢-٣	تقويض الجودة والامتياز في أعمال المنظمة في مجال وضع القواعد	تضرر عمل المنظمة المتعلق بوضع القواعد والمعايير وعملها التقني، وأثر ذلك سلباً على قدرة المنظمة على تحقيق نتائج برنامج العمل العام وعلى السمعة.	شملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة الضوابط الداخلية المتعلقة بتنفيذ وظائف المنظمة الأساسية على جميع المستويات الثلاثة.
٤	عدم قدرة المنظمة على دعم الدول الأعضاء دعماً كافياً وإدارة العودة السريعة لظهور الأمراض المعدية (بما في ذلك عدم القدرة على وقف انتقال فيروس شلل الأطفال البري) أو الطوارئ الصحية المتعددة والمتزامنة على نحو يؤثر على سمعة المنظمة.	عدم القدرة على دعم الدول الأعضاء دعماً كافياً وإدارة العودة السريعة لظهور الأمراض المعدية (بما في ذلك عدم القدرة على وقف انتقال فيروس شلل الأطفال البري) أو الطوارئ الصحية المتعددة والمتزامنة على نحو يؤثر على سمعة المنظمة.	شملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة استعداد المنظمة للطوارئ. شملت عمليات المراجعة لعام ٢٠٢٥ المكاتب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية والأرض الفلسطينية المحتلة والصومال. أُجريت مراجعة استشارية لقدرة المنظمة على الصمود في عام ٢٠٢٤.

رقم الخطر	اسم الخطر	وصف الخطر	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمرتبطة بالمخاطر
٥	الاحتيال والفساد	تتطوي حالات الاحتيال والفساد على إساءة استخدام الأموال من قِبل الموظفين وغير الموظفين، ما قد يؤدي إلى عدم القدرة على تنفيذ أنشطة المنظمة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والجدوى الاقتصادية؛ وإلى غضب الجهات المانحة الرئيسية والدول الأعضاء وفقدان الثقة في قدرة المنظمة على إدارة الأموال.	تشمل الاختبارات المعيارية في معظم عمليات المراجعة مجالات الاحتيال المحتملة، مثل الفصل بين المهام في مجالات حساب السلف المستديمة الإلكتروني، والمدفوعات، والمشتريات، والأصول الثابتة. وترد أوجه الضعف ذات الصلة في الرقابة الداخلية في تلك المجالات في تقرير مراجعة الحسابات لتوجيهها إلى عناية الإدارة. يعقد المكتب جلسات إحاطة للتوعية بشأن الاحتيال والأخلاقيات في إطار بعثات المراجعة الخاصة بالمكتب؛ كما يقدم المكتب المعلومات عن التوعية بالاحتيال في الجلسات التوجيهية التي تُنظم لصالح الموظفين الجدد في المقر الرئيسي وغيرها من الجلسات التوجيهية. يُجري المكتب تحليلات دورية للبيانات لتحديد علامات الخطر المحتملة، وتُستخدم بعض هذه التقارير في عمليات المراجعة الموحدة.
٦	عدم القدرة على تزويد المنظمة بالقوى العاملة المؤهلة والملائمة للغرض	صعوبة إنشاء قوة عاملة تقنية ذات مستوى عال في الأداء وملائمة للغرض لدعم أنشطة المنظمة الحالية والمستقبلية، ما قد يعوق قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها الأساسية.	شملت المراجعات المتكاملة والنشغيلية إجراءات لمراجعة خطة الموارد البشرية وعملية استقدام الموظفين.
٧	تأثير إنهاك القوى العاملة على الصحة النفسية والرفاه النفسي	قد يؤدي تعريض الرفاه النفسي والصحة النفسية للقوى العاملة في المنظمة للضغط إلى انعدام الحافز والإرهاك النفسي وتدهور الصحة البدنية وإنهاك الموظفين، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع أداء المنظمة.	شملت عمليات المراجعة استقصاءات لآراء جميع الموظفين والأفراد من غير الموظفين بشأن نبذة القيادة العليا للمنظمة، وأسلوب الإدارة، ورفاه القوى العاملة وصحتهم النفسية. تشمل عمليات المراجعة إمكانية إجراء مقابلات سرية لمناقشة المجالات الحساسة.
٨	خرق حماية البيانات والخصوصية وتسريب معلومات المنظمة السرية	تسريب متعمد أو غير متعمد للمعلومات المُعرّفة للهوية و/ أو المعلومات السرية للمنظمة (داخليا أو من قِبل أطراف خارجية) وسوء استخدامها، بسبب غياب آليات وموارد حماية البيانات الملائمة.	كان ذلك مشمولاً بمراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحوكمة البيانات (٢٠٢٣). مراجعة وحدة التفتيش المشتركة جارية (الربع الأول من عام ٢٠٢٦).

رقم الخطر	اسم الخطر	وصف الخطر	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمرتبطة بالمخاطر
٩	عدم القدرة على إثبات النتائج والأثر	عدم القدرة على إثبات نتائج المنظمة وأثرها من خلال سلسلة النتائج الملائمة للغرض التي تستجيب لأحدث احتياجات الصحة العالمية، ما يؤثر على قدرة المنظمة على الحفاظ على ميزتها النسبية في البنية الهيكلية العالمية للصحة واعتماد الجهات المانحة عليها.	تشتمل عمليات المراجعة المتكاملة على استعراض لبلوغ النتائج المتوقعة في الميزانية البرمجية واستعراض لوظيفة المنظمة الأساسية المتمثلة في رصد الأوضاع الصحية والاتجاهات الصحية. تشمل عمليات المراجعة المتكاملة استعراض الوظائف الأساسية الست للمنظمة، بما في ذلك وظائف القيادة والدعم التقني ووضع القواعد والمعايير والرصد على جميع مستويات المنظمة. أُجريت مراجعة للتقرير عن النتائج في عام ٢٠٢٢. تابع المكتب تنفيذ توصية واردة في مراجعة حوكمة البيانات (٢٠٢٣) شملت المسائل المتعلقة بدقة البيانات الصحية ونزاهتها.
١٠	تعطّل سلاسل الإمدادات السريعة التأثير	في ظل مشهد التجارة الدولية الحالي، عدم تقديم منتجات صحية عالية الجودة ملائمة التوقيت ومحسوبة التكلفة في برامج المنظمة تلبية لاحتياجات البلدان.	شملت المراجعات المتكاملة والتشغيلية إجراءات لمراجعة سلاسل الإمدادات وعمليات الشراء على جميع المستويات.
١١	عدم منع سوء السلوك الجنسي والتحرّش الجنسي أو التصدي لهما	عدم القدرة على منع حالات سوء السلوك الجنسي، بما في ذلك أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي، على سبيل المثال لا الحصر، والكشف عن هذه الأفعال وإدارتها، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأشخاص ويؤثر على سمعة المنظمة.	المراجعة: انظر الخطر ١٢.
١٢	إساءة استغلال السلطة والتحرّش	قد تؤدي إساءة استخدام السلطة والتحرّش في مكان العمل بالمنظمة إلى تدهور رفاه موظفي المنظمة وتهئية بيئة من القبول تؤثر على سمعة المنظمة بوصفها وكالة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بالصحة.	يعقد المكتب جلسات إحاطة للتوعية بشأن الاحتيال والأخلاقيات في إطار بعثات المراجعة التي يضطلع بها المكتب؛ كما يقدم المكتب المعلومات عن التوعية بالاحتيال في الجلسات التوجيهية التي تُنظم لصالح الموظفين الجدد في المقر الرئيسي وغيرها من الجلسات التوجيهية. شملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة الضوابط الداخلية المتعلقة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي. تتضمن عمليات المراجعة إجراء مسح تشمل جميع الموظفين والأفراد المنتسبين بشأن آلية الإبلاغ في هذا المجال، وتتضمن عمليات المراجعة إمكانية إجراء مقابلات سرية.

رقم الخطر	اسم الخطر	وصف الخطر	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمرتبطة بالمخاطر
١٣	تعطل خدمات الأعمال	الحوادث (مثل الكوارث الطبيعية، والتهديدات الأمنية، والنزاعات المسلحة) القدرة على تعطيل أو إيقاف العمل الطبيعي للخدمات الأساسية في المنظمة قد تؤدي إلى انقطاع العمليات ليسفر ذلك عن خسائر مالية كبيرة، وانعدام القدرة على تنفيذ البرامج، والإضرار بسلامة الموظفين، وضياع البيانات.	شملت المراجعات المتكاملة إجراءات لمراجعة خطط استمرارية تصريف الأعمال على جميع المستويات. أُجريت مراجعة استشارية لقدرة المنظمة على الصمود في عام ٢٠٢٤.
١-١٣	خرق أمن الفضاء الإلكتروني	يؤدي الهجوم على أمن الفضاء الإلكتروني إلى تفويض كبير لنظم المعلومات الحيوية في المقر الرئيسي و/ أو المكاتب الإقليمية و/ أو القطرية، أو الأصول الرقمية للمنظمة أو البيانات الحيوية، ويؤدي ذلك إلى توقف العمليات أو الخسائر المالية أو المطالبات القانونية أو إلحاق الضرر بالسمعة.	أجري استعراض استشاري لقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (٢٠٢٤). شملت مراجعة مركز العمليات الأمنية إدارة حوادث خرق أمن الفضاء الإلكتروني (٢٠٢٣) أُجريت مراجعة لإدارة مخاطر الأطراف الخارجية في تكنولوجيا المعلومات (٢٠٢٣). يُدعى المكتب دورياً إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات فريق أمن الفضاء الإلكتروني والمجموعات الأخرى التي تركز على أمن الفضاء الإلكتروني. يُجرى حوار مستمر مع المدير المعني (رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات) حول التطورات الجارية. أُدرجت مراجعة لإدارة حوادث الأمن السيبراني في خطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢٦.
١٤	المخاطر المتعلقة بالضمانات المناخية والبيئية والاجتماعية	عدم القدرة على معالجة الآثار الصحية لتغير المناخ على الصعيد العالمي وفي برامج المنظمة الصحية، ما (١) يقوض قدرة المنظمة على النهوض بكامل دورها بصفتها سلطة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدولي (على نحو ما ينص عليه دستورها) في هذا المجال، (٢) أو يتسبب دون قصد في آثار بيئية واجتماعية سلبية على المجتمعات التي تخدمها المنظمة.	شملت عمليات المراجعة المتكاملة إجراءات لمراجعة الضوابط الداخلية المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية على جميع مستويات المنظمة.

الملحق ٧

مؤشرات الأداء الرئيسية للمراجعة الداخلية ٢٠٢٣-٢٠٢٥

#	مؤشرات الأداء الرئيسية	الغاية	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
١	رضا العملاء (مسح)	أكثر من ٨٠٪	٨٦٪	٨٥٪	٩٧٪
٢	الوقت المخصص للمشاريح في مقابل إجمالي وقت العمل (ملاحظة: في عام ٢٠٢٣ راجع المكتب التعاريف المتعلقة بالمشاريح، ولذا فإن بيانات الثنائية ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ليست قابلة للمقارنة التامة مع بيانات عام ٢٠٢٢)	أكثر من ٨٥٪	٨٨٪	٨٥٪	٨٨٪
٣	أيام العمل لكل مهمة: الأيام الفعلية مقارنة بالأيام المحددة في الميزانية (الفارق)	+/- ١٠٪	٨٠ مقابل ٨١ (-١٪)	٧٨ مقابل ٧٨ (-٩٪)	٦٨ مقابل ٦٥ (-٤٪)
٤	وقت انتهاء المهمة (بالشهور): الوقت الفعلي مقابل الوقت المقرر (الفارق)	+/- ٢٠٪	٧ مقابل ٤,٤ (+٥٩٪)	٥,٥ مقابل ٤ (+٣٨٪)	٦,٢ مقابل ٤,٦ (+٣٥٪)
٥	النسبة المئوية لتوصيات المراجع الداخلي التي تأخر تنفيذها (مؤشر رئيسي من مؤشرات برنامج العمل العام)	أقل من ١٠٪	٧٦٪	٦٩٪	٥٠٪
٦	نقاط عمل لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة للمراجعة الداخلية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
٧	أيام التدريب لكل مراجع داخلي (سنوياً)	أكثر من ٧ أيام	٧,٠	٩,٤	٦,٨
٨	المراجعون الداخليون الحاصلون على شهادة مهنية (ملاحظة: جميع المراجعين لديهم شهادات في مجال المراجعة، باستثناء اثنين من كبار الموظفين التقنيين، وهم طبيبان)	٧٥٪	٨٠٪	٨٢٪	٨٢٪

ملاحظات:

نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية لعام ٢٠٢٥ مؤقتة، حيث لم توضع الصيغة النهائية للبيانات الخاصة بعدد من المراجعات أو تُجمَع بالكامل بعد. استكمل المراجعون ساعات التعليم المهني المستمر اللازمة للاعتماد. ولا تجسّد أيام التدريب الواردة هنا إلا التدريب الذي أُجري في ساعات العمل وسُجل في كشوف الحضور والانصراف.

= = =